مآخذ اللورَقي النحوي على مقدمة الجزولي

The origin of adding the incident to its closest time, an original applied study on judicial rulings

إعداد

د/ ابتسام بنت إبراهيم السعود

وزارة التعليم – المملكة العربية السعودية – دكتوراة من جامعة القصيم

مآخذ اللورَقي النحوي على مقدمة الجزولي

ابتسام بنت إبراهيم السعود

وزارة التعليم – المملكة العربية السعودية – دكتوراة من جامعة القصيم

البريد الإلكتروني : umthamer1425@gmail.com

الملخص:

يتناول البحث مظاهر النقد التي أخذها اللورقي على الجزولي في مقدمته، وذلك من خلال شرح اللورقي الموسوم بـ(المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية) ، ويهدف البحث إلى إبراز المآخذ التي وقف عليها اللورقي على مقدمة الجزولي، وبيان المنهج الذي اتبعه اللورقي في عرض المآخذ، كما يوضّح موقف اللورقي من آراء الجزولي، ويتكون البحث من مقدمة، وتمهيد فيه ترجمة للعالمين (الجزولي ، واللورقي) بصورة موجزة، ثم بينت قيمة المقدمة الجزولية وشراحها، ويقوم البحث على ستة مباحث: الأول: عن مآخذ اللورقي على الترتيب، والثاني: عن مآخذه على الحدود، والثالث: عن مآخذه على الأسلوب، والرابع: عن مآخذه عن المادة العلمية، والخامس: عن مآخذه عن آرائه واختياراته، والسادس: عن منهجه في عرض المآخذ.

الكلمات المفتاحية: اللورقي، الجزولي، المقدمة الجزولي، مآخذ، نقد، المباحث الكاملية

Al-Lawraqi's Grammarian Objections to Al-Jazuli's Introduction

Ibtisam bint Ibrahim Al-Saud
Ministry of Education - Kingdom of Saudi Arabia - PhD, Qassim University
Email: umthamer1425@gmail.com

Abstract:
This research examines the aspects of criticism Al-Lawraqi expressed regarding Al-Jazuli's introduction, through Al-Lawraqi's commentary entitled (The Complete Investigations: An Explanation of Al-Jazuli's Introduction). The research aims to highlight Al-Lawraqi's objections to Al-Jazuli's introduction, and to clarify the methodology he followed in presenting these objections. It also clarifies Al-Lawraqi's position on Al-Jazuli's views. The research consists of an introduction and a preface that includes brief biographies of the two scholars (Al-Jazuli and Al-Lawraqi). The value of Al-Jazuli's introduction and its commentators is then explained. The research is divided into six sections: the first: Al-Lawraqi's objections, in order; the second: his objections to the boundaries; the third: his objections to the style; the fourth: his objections to the scientific material; and the fifth: his objections to his views. And his choices, and the sixth: on his approach to presenting the objections.

Keywords: Al-Lawraqi, Al-Jazuli, Al-Jazuli's Introduction, Objections, Criticism, Al-Maqamiliyyah Discussions

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وبعد :

فإنَّ التصنيف في النحو العربي لم يسر على نمط واحد ، منذ نشأته ، حيث تعدّدت أنماطه من بين نثر ونظم ، تكون مختصرة حينا أو مطولة حينا ، حسب أهداف وغايات مؤلفيها ، وقد كان لها أثر كبير في الحركة العلمية النحوية على مر العصور ، إذ كان بعضها مقصدا للعلماء في الدرس والإيضاح والشرح والتحليل ، لهذا نالت بعض الكتب والمنظومات النحوية عناية كبرى ، فمن بينها المقدمة لأبي موسى الجزولي ، وهو كتاب في غاية الإيجاز اشتمل على جميع أبواب النحو حتى قال عنه ابن مالك : "إنَّ كتاب القانون في النحو للشيخ الإمام الفاضل أبي موسى عيسى الجزولي وإن كان صغير الحجم لكنه كثير العلم مستعصٍ على الفهم" ، ولصعوبة عبارته وحاجتها للتوضيح ظهر عظيم الأثر لشرَّاحه في توضيحها، فكان من بين تلك الشروح شرح اللورقي النحوي الموسوم بـ(المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية) ، وهو شرح لم يكتف فيه شارحه بتوضيحه مسائلَه بل تجاوزه إلى مناقشة مصنفه في أرائه واختياراته، وانتقائه لمفرداته، وترتيبه لمسائله، فوجدناه موافقا له حينا ومعترضا له في أخرى ، لذا آثرت أن أتناول المآخذ التي أوردها اللورقي على الجزولي في شرحه وأضمنها في بحث وسمته بـ(مآخذ اللورقي النحوي على مقدمة الجزولي) .

وهذا البحث يجيب عن التساؤلات الآتية:

(١) ما نوع المآخذ التي ذكرها اللورقي على الجزولي؟

(٢) ما المنهج الذي اتبعه اللورقي في عرض مآخذه؟

(٣) ما موقف اللورقي من آراء الجزولي ؟

وتكمن أهمية هذا الموضوع للأسباب الآتية:

(١) تعدد الأوجه النقدية للورقي على الجزولي .

(٢) ظهور موقف اللورقي من الجزولي في شرحه.

(٣) التعرف على المنهج الذي سلكه اللورقي في عرض مآخذه.

(٤) أن تلك المآخذ لم يسبق البحث فيها.

ويهدف هذا البحث إلى :

- إبراز المآخذ التي وقف عليها اللورقي على مقدمة الجزولي .
- بيان المنهج الذي اتبعه اللورقي في عرض المآخذ .
- توضيح موقف اللورقي من آراء الجزولي .

وقد جعلت هذا البحث في ستة مباحث مسبوقة بمقدمة وتمهيد ، ومتلوة بخاتمة وفهارس فنية.

أما المقدمة فبينت فيها أسباب اختيار هذا الموضوع ، وأهميته، وما يهدف إليه هذا البحث والخطة التي سار عليها ، والدراسات السابقة حول هذا الموضوع .

وأما التمهيد فقد ترجمت فيه للعالمين (الجزولي ، واللورقي) بصورة موجزة، ثم بينت قيمة المقدمة الجزولية وشراحها، فجعلته في ثلاثة مطالب:

الأول: أبو موسى الجزولي ، حياته وآثاره.

والثاني: اللورقي النحوي ، حياته وآثاره.

والثالث: المقدمة قيمتها وشراحها.

وأما المباحث فجاءت على النحو الآتي :

المبحث الأول : مآخذ اللورقي على الترتيب.

المبحث الثاني : مآخذ اللورقي على الحدود.

المبحث الثالث : مآخذ اللورقي على الأسلوب .

المبحث الرابع : مآخذ اللورقي على المادة العلمية .

المبحث الخامس : مآخذ اللورقي على آرائه واختياراته .

المبحث السادس: منهج اللورقي في عرض المآخذ .

ثم أنهيت البحث بخاتمة اشتملت على أبرز ما توصلت إليه من نتائج .

وذيَّلت البحث بفهارس فنية تظهر محتوياته، فهرس للقرآن الكريم، وآخر للحديث الشريف، وفهرس للشواهد الشعرية، وفهرس للأعلام المترجم لهم، ثم للمراجع التي أفدت منها في البحث، وختمتها بفهرس لموضوعات البحث.

ولم أقف – على حدِّ علمي– على بحث مماثل ، وإنما وقفت على رسالة علمية للدكتور محمد السيف بعنوان (آراء اللورقي النحوية جمعا ودراسة) ، وهي تختلف في مضمونها عن هذا البحث.

أما منهجي في البحث فقد اعتمدت على المنهج الوصفي الاستقرائي في إحصاء هذه المآخذ لدى الشارح .

وجاء عملي في هذا البحث على النحو الآتي:

(١) جمع تلك المآخذ وتصنيفها وفق المبحث الخاص بها.

(٢) الرجوع إلى شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، وشرح المقدمة للأبذي، لبيان بعض الآخذ على الجزولي.

(٣) اجتهدت في توثيق أقوال العلماء من كتبهم الواردة فيها.

(٤) أحلت الآيات القرآنية إلى أرقامها مصدرة باسم السور الواردة فيها.

(٥) خرَّجت الأحاديث من الكتب الخاصة بها.

(٦) نسبت الأبيات الشعرية إلى بحورها وقائليها، وأتممت الناقص منها، مع ذكر لبعض الكتب التي وردت فيها مبتدئة بديوان الشاعر إذا كان له ديوان.

(٧) ترجمت بصورة موجزة للعلماء الواردة أسماؤهم.

هذا وما كان صوابًا فمن الله وما كان خطأ فمن نفسي والشيطان، وصلِّ اللهم وسلم على نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

التمهيد

المطلب الأول

أبو موسى الجزولي، حياته وآثاره.[١]

أولا : اسمه ونسبه ونشأته:

أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز بن يللبخت بن عيسى الجزولي[٢] المغربي، بربري النسب،ولد عام أربعين وخمسمائة من الهجرة،كان بارعا في الأصول، والقراءات، وإماماً في علم النحو، كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه وشاذه.

قام برحلة علمية واسعة، حيث سافر إلى مصر وأخذ مذهب مالك وقاسى مدة إقامته فيها ضراً من الفقر والفاقة، ولم يدخل مدرسة، وكان يخرج إلى الضياع فيحصل ما يقوم بنفقته وهو غاية من القلة وضيق المعيشة، ولما عاد إلى المغرب وصل إلى المرية ونال حظوة عند بني عبد المؤمن، وتحسنت أحواله واكتسب رزقاً، وندبه الأمير أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن عبد المؤمن لكشف أحوال القضاة والولاة على البلاد ثقة بعدالته وأمانته، وانتقل إلى مراكش، وتولى بها خطابة الجامع، وتصدر فيها للإقراء.

ثانيا : شيوخه:

---

(١) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/٣٧٨-٣٧٩، وفيات الأعيان٣/٤٨٨-٤٨٩، ٣٢٤/٧، وسير أعلام النبلاء١٦/٥٠، وتاريخ الإسلام ٤٣/٢٦٣-٢٦٥، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/٢٤٢،٢٣٦.

(٢) " جزولة " قبيلة من قبائل البربر مشهورة الذكر هناك وربما قالوا كزولة (بالكاف)جبل منقطع بأرض المغرب من عواصم الجبال لا يملكه غير أهله. معجم البلدان٤/٤٦٢.

(١) أبو المحاسن مهلب بن الحسن البهنسي المصري النحوي، يدعى المهذب من أهل بهنساء، دخل مصر وقرأ النحو على جماعة؛ منهم أبو محمد بن برى، وهو آخر شيوخه، وقرأ الفقه،وتصدر بها لإقراء الأدب،وتولى حكم بلده،توفي سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة من الهجرة.[١]

(٢) أبو محمد عبد الله بن برى بن عبد الجبار بن برى النحوي اللغوي، مصري المولد والمنشأ،كان كثير الاطلاع، عالما بكتاب سيبويه وعلله، وبغيره من الكتب النحوية، قيما باللغة وشواهدها. وكان إليه التصفح في ديوان الإنشاء، من مؤلفاته: اللباب، وجواب المسائل العشر، والتنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح، توفي سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة من الهجرة.[٢]

(٣) أبو المنصور ظافر بن الحسين المالكي الأصولي،كان منتصبًا للإفادة والفتيا، انتفع به بشر كثير،توفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة من الهجرة.[٣]

(٤) أبو طاهر إسماعيل بن ظافر بن عبد الله العقيلي، المقرئ، المالكي، من سادات المصريين وعلمائهم ونبلائهم، كان عالما بالقراءات والعربية، سمع الحديث من ابن بري وغيره، وأقرأ الناس زمانا، توفي سنة ثلاث وعشرين وستمائة من الهجرة.[٤]

ثالثا : تلاميذه:

(١) ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣/٣٣٣-٣٣٤.

(٢) ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/١١٠-١١١.

(٣) ينظر : حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة١/٤٥٤.

(٤) ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة١/٤٤٨.

تتلمذ على الجزولي خلق كثير وانتفعوا به، ومن أشهرهم:

(١) محمد بن أحمد بن عبد الله بن هشام أبو عبد الله الفهري الذهبي، ويعرف بابن الشواش، أخذ النحو عن الجزولي، وسمع من أبي عبد الله ابن الفرس، وغيره. وجلس للإقراء والتحديث، ودرس النحو واللغة، وحمل الناس عنه توفي سنة تسع عشر وستمائة من الهجرة.[١]

(٢) عبد الرحمن بن دحمان بن عبد الرحمن بن القاسم ابن دحمان الأنصاري المالقي أبو بكر، كان مقرئا للقرآن، نحويا أديبا فاضلا ذا دعابة وبسط خلق. روى عن أبيه وعمه والجزولي، توفي سنة سبع وعشرين وستمائة من الهجرة.[٢]

(٣) يوسف بن يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن التادلي، أبو الحجاج، المعروف بابن الزيات: لغويّ أديب، من قضاة المالكية، توفي سنة سبع وعشرين وستمائة من الهجرة.[٣]

(٤) يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، أبو الحسين، زين الدين، عالم بالعربية والأدب، واسع الشهرة في المغرب والمشرق، من أشهر كتبه: الدرة الألفية في علم العربية في النحو، توفي سنة ثمان وعشرين وستمائة من الهجرة.[٤]

(٥) محمد بن قاسم بن منداس أبو عبد الله المغربي البجائي الجزائري، ويعرف بالأشيري النحوي، أخذ العربية عن الجزولي وغيره، توفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة من الهجرة.

---

(١) ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة١/٢٨.

(٢) ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة٢/٧٩.

(٣) ينظر : الأعلام٨/٢٥٧.

(٤) ينظر : الأعلام٨/١٥٥.

(٦) عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأَزْدي، أبو علي الشلوبين، من كبار علماء النحو واللغة. من مؤلفاته: القوانين في علم العربية، والتوطئة وشرح المقدمة الجزولية في النحو، كبير وصغير، توفي سنة خمس وأربعين وستمائة من الهجرة.(١)

(٧) يوسف بن محمد بن إبراهيم أبو الحجاج الأنصاري الفاسي الأديب، كان بارعا في العربية وضروبها، يحفظ الحماسة وديوان المتنبي وأبي تمام والسبع المعلقات، توفي سنة ثلاث وخمسين وستمائة من الهجرة.(٢)

(٨) نجم الدين فتح بن موسى بن حماد بن عبد الله بن علي بن يوسف نجم الدين أبو النصر الأموي الجزيري القصري، سمَّع على الجزولي مقدمته. وكان فقيها ونحويا فاضلا، عارفا بالعروض والحكمة والمنطق، من مؤلفاته: نظم المفصل للزمخشري، ونظم سيرة ابن هشام، توفي سنة ثلاث وستين وستمائة من الهجرة.(٣)

رابعا : وفاته:

توفي الجزولي بمراكش في المغرب، في حدود سنة خمس وستمائة وقيل:سنة عشر وستمائة من الهجرة.

خامسًا : مصنفاته:(٤)

له العديد من المصنفات من أشهرها:

---

(١) ينظر : الأعلام٥/٦٢.

(٢) ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة٢/٣٥٩.

(٣) ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة٢/٢٤٢.

(٤) ينظر : هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين١/٨٠٨، ومعجم المؤلفين٨/٢٧.

- شرح أصول ابن السراج.
- شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي.
- شرح قصيدة بانت سعاد.
- الأمالي في النحو.
- مختصر شرح الفَسر لابن جني على ديوان المتنبي.
- القانون في النحو ويعرف بالمقدمة الجزولية.

المطلب الثاني

اللورقي النحوي، حياته وآثاره .[١]

أولا : اسمه ونسبه ونشأته :

أبو القاسم أحمد بن الموفق بن جعفر اللورقي الأندلسي النحوي المعروف بالعلم، ولد سنة خمس وسبعين وخمسمائة، نحوى فاضل عالم، ذكى النفس، له مشاركة حسنة في المنطق وعلم الكلام.قرأ الأدب في الأندلس على مشايخ وقتة، وصحب جماعة من أهل العلم هناك، ورحل عن الأندلس إلى الشرق، يطلب الفوائد والتزيد منها، وحج ودخل بغداد، وأفاد من علمائها، ثم خرج إلى الشام وقطن حلب، وتصدر بها لإقراء النحو برهة، وكان قد اجتمع في طريقه من الغرب ببعض مدن بر العدوة بأبي موسى الجزولي وسأله عن شيء في (مقدمته) فبينه له.

ثانيا : شيوخه :

(١) أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت الجزولي.

(٢) محمد بن أيوب بن محمد بن وهب بن نوح أبو عبد الله الغافقي الأندلسي البلنسي، كان من الراسخين في العلم، بارعا في العربية والفقه والإفتاء، توفي سنة ثمان وستمائة من الهجرة.[٢]

(٣) أبو جعفر أحمد بن علي بن يحيى بن عون الله الأنصاري الأندلسي الداني، المعروف بالحصار، توفي سنة تسع وستمائة من الهجرة.[٣]

---

(١) ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة١٦٧/٤، وبغية الوعاة في أخبار اللغويين والنحاة ٢٥٠/٢، والأعلام١٧٢/٥.

(٢) ينظر : بغية الوعاة في أخبار اللغويين والنحاة٥٨/١-٥٩.

(٣) ينظر : سير أعلام النبلاء١٦/٢٢.

(٤) أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، توفي سنة عشر وست مائة، وقيل: سنة تسع وستمائة من الهجرة.[١]

(٥) أبو محمد عبد العزيز بن أبي نصر محمود بن المبارك بن محمود الجنابذي الأصل، البغدادي، التاجر، البزاز، ابن الأخضر، توفي سنة إحدى عشرة وستمائة من الهجرة.[٢]

(٦) أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن سعيد بن عصمة بن حمير الكندي، البغدادي، المقرئ، النحوي، اللغوي، توفي سنة ثلاث عشرة وستمائة من الهجرة.[٣]

(٧) أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، برع في النحو والفقه والأصول، من مؤلفاته: إعراب القرآن والقراءات، وشرح الإيضاح، وشرح اللمع، واللباب في علل النحو، توفي سنة ست عشرة وستمائة من الهجرة.[٤]

(٨) أبو الجود غياث بن فارس بن مكي اللخمي المنذري المصري، الفرضي، النحوي، العروضي، توفي سنة خمسين وستمائة من الهجرة.[٥]

---

(١) ينظر : سير أعلام النبلاء٢٢/٢٦.

(٢) ينظر : سير أعلام النبلاء ٢٢/٣١-٣٢.

(٣) ينظر : سير أعلام النبلاء٢٢/٣٤-٤٠.

(٤) ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة٢/١١٦-١١٧.

(٥) ينظر : سير أعلام النبلاء٢١/٤٧٣، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة٢/٢٤١.

ثالثا : تلاميذه:

كان للورقي تلاميذ عدَّة فمن أشهرهم:

(١) ياقوت بن عبد الله الحموي، مولى رومي، توفي سنة ست وعشرين وستمائة من الهجرة.[١]

(٢) محمد بن إسرائيل بن أبي بكر، أبو عبد الله السلمي المعروف بالقصاع، مقرئ من أهل دمشق، من مؤلفاته: الاستبصار والمغني، توفي سنة إحدى وسبعين وستمائة من الهجرة.[٢]

(٣) أحمد بن يوسف بن يعقوب بن علي الأستاذ، أبو جعفر الفهري، اللبلي، أحد المشاهير بالمغرب، من مؤلفاته: شرح الفصيح، ومستقبلات الأفعال، توفي سنة إحدى وتسعين وستمائة من الهجرة.[٣]

(٤) محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان، أبو عبد الله بهاء الدين الإربلي الشافعي، تفقه بالموصل، توفي سنة ثمان وتسعين وستمائة من الهجرة.[٤]

(٥) إبراهيم بن فلاح بن محمد بن حاتم برهان الدين أبو إسحاق الجذامي الإسكندراني. قرأ على علم الدين القاسم وغيره، توفي سنة اثنتين وسبعمائة من الهجرة.[٥]

---

(١) ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة٤/٨٠-٨٣.

(٢) ينظر : الأعلام٦/٣٠.

(٣) ينظر : تاريخ الإسلام٥٢/١٠٩-١١٠.

(٤) ينظر :تاريخ الإسلام٤٣/٣٨٢.

(٥) ينظر : حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة١/٥٠٦.

(٦) علي بن المظفر بن إبراهيم الكندي الوداعي، علاء الدين، أديب متفنن وشاعر، من مؤلفاته: التذكرة الكندية، توفي سنة ست عشرة وسبعمائة من الهجرة.[١]

رابعًا : وفاته:

توفي بدمشق في السابع من شهر رجب سنة إحدى وستين وستمائة من الهجرة.

خامسا : مصنفاته:

للورقي العديد من المصنفات من أشهرها:[٢]

(١) المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية.

(٢) المحصل في شرح المفصل.

(٣) المفيد في شرح القصيد.

(٤) القصيدة الميمية، وذكر فيها رحلاته وبعض شيوخه.

(٥) قلائد الجوهر في بناء آل المطهر.

(١) ينظر : الأعلام٥/٢٣.

(٢) ينظر : هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين١/٨٢٩، ومعجم المؤلفين٩/٢٤.

المطلب الثالث

المقدمة قيمتها وشراحها.[1]

المقدمة هي عبارة عن حواشي على جمل الزجاجي، وهي من أهمِّ كتب الجزولي فقد أتى فيها بالعجائب التي لا يسبق إليها، فكلها حدود وإشارات، وقد يكون الشخص يعرف المسألة من النحو معرفة جيدة، فإذا قرأها من الجزولية دار رأسه واشتغل فكره، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على شيء كثير من النحو، وقد اعتنى بها جماعة من أذكياء النحاة وشرحوها فمن هذه الشروح:

(١) شرح الجزولي نفسه والذي توفي قبل إكماله.

(٢) شرح شمس الدين، أبو العباس أحمد بن حسين بن الخباز الإربلي، المتوفى سنة تسع وثلاثين وستمائة من الهجرة.

(٣) شرح الشيخ، أبو علي عمر بن محمد الأزدي، الشلوبين، الإشبيلي، المتوفى سنة خمس وأربعين وستمائة من الهجرة،وله شرحين عليها: كبير، وصغير، الكبير: حققه الدكتور: تركي بن سهو العتيبي، في ثلاثة أجزاء، والصغير حققه: ناصر الطريم، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بالرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٤) شرح سعد بن أحمد الجذامي، الأندلسي، البياني، النحوي، المتوفى بعد سنة خمس وأربعين وستمائة من الهجرة.

(٥) شرح علم الدين القاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي، المتوفى سنة إحدى وستين وستمائة من الهجرة ، ويسمى المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، رسالة دكتوراه من دراسة وتحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ويقع في جزأين.

---

(١) ينظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢/١٨٠٠.

(٦) شرح ابن عصفور علي بن مؤمن الحضرمي، الإشبيلي، النحوي، المتوفى سنة تسع وستين وستمائة من الهجرة ، ولم يكمله وأكمله تلميذه الشلوبين الصغير، محمد بن علي الأنصاري، المالقي، المتوفى في حدود سنة سبعين وستمائة من الهجرة.

(٧) شرح أبي الحسن الأُبذي، علي بن محمد بن عبد الرحيم الخشنى، توفي سنة ثمانين وستمائة من الهجرة.حقق السفر الأول منه سعد حمدان محمد الغامدي من جامعة أم القرى.

(٨) شرح ابن مالك محمد بن عبد الله النحوي، المتوفى سنة اثنتين وسبعين وستمائة من الهجرة، وسمَّاه: المنهاج الجلي، في شرح القانون الجزولي، وحققه من أوله إلى نهاية ضمير الفصل: عبدالرحمن عبدالله الخضيري، رسالة دكتوراه .

(٩) شرح أحمد بن عبد النور المالقي، المتوفى: سنة اثنتين وسبعمائة من الهجرة.

(١٠)شرح محمد بن علي بن الفخار المالقي، الجذامي، المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة من الهجرة.

(١١)شرح علي بن ميمون المغربي ، المتوفى سنة سبع عشرة وتسعمائة من الهجرة.

المبحث الأول

مآخذ اللورقي على الترتيب

جاءت مآخذ اللورقي على الجزولي في عمومها على ترتيبه للمسائل داخل الباب وفي موضع واحد عاب عليه ترتيبه للباب النحوي.

أولا : ترتيب الأبواب النحوية :

يرى اللورقي أن الجزولي قدَّم(باب النعت) في حديثه عن التوابع،فكان الأولى تقديم (باب التوكيد)، حيث قال: " واعلم أن التوكيد أولى التوابع بالتقدم"[١] ، إلا أنه التمس له العذر في ذلك بمتابعته للزجاجي[٢].

ويظهر لي أنه لا إشكال في تقديمه لـ(باب النعت) على (باب التوكيد) فمن العلماء من قدَّم هذا الباب كابن معط[٣] ، وابن الحاجب[٤]، وابن مالك[٥]، وأبي حيان[٦].

---

(١) المباحث الكاملية١/٢٨٥.

(٢) ينظر : الجمل في النحو١٣.**الزجاجي:** أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي، كان إماماً في علم النحو، وصنف فيه كتاب (الجمل الكبرى)، توفي سنة سبع وثلاثين وقيل تسع وثلاثين وثلاثمائة من الهجرة."
وفيات الأعيان٣/١٣٦.

(٣) ينظر: الدرة الألفية ٤٠.

(٤) ينظر: الكافية في علم النحو ٢٩.**ابن الحاجب:** أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن يونس الدوني، برع في علوم العربية وأتقنها، من مصنفاته: الكافية وشرحها، والوافية وشرحها، والأمالي في النحو، توفي سنة ست وأربعين وستمائة من الهجرة. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.٢/١٣٤-١٣٥.

(٥) ينظر : متن الألفية ٣٤.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٩٠٧.**أبو حيان:** محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، إمام بالنحو واللغة والأدب والتفسير، من مصنفاته: البحر =

ثانيا: ترتيبه للمسائل داخل الباب النحوي :

للورقي بعض المآخذ في ترتيب الجزولي داخل الباب النحوي، منها :

(١) ففي (باب الكلام) عاب اللورقي على الجزولي وضعه لحدِّ الفاعل في غير موضعه حيث ذكره في شرحه لأقسام الكلم: الاسم، والفعل، والحرف، فعندما عرف الزجاجي الاسم بأنه: ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا، أورد الجزولي حدَّ الفاعل ليفسر قوله فاعلًا؛ بأنه: " كل اسم أسند إليه فعل أو اسم في معنى الفعل وقدما عليه على طريقة فعل أو فاعل"[١]فقال اللورقي: "ليس هذا موضع ذكر الفاعل".[٢]

ويرى الشلوبين عدم الحاجة لذكر حقيقة الفاعل هنا[٣] فكان ينبغي شرح العبارة بصورة مجملة دون إيراد للحد.

(٢) وفي (باب الإعراب) ذكر الجزولي أنَّ أصل التثنية العطف فكان ينبغي أن يتبع ذلك بالحديث عن علة عُدولهم عنه إلا أنَّه فصل بينهما بفائدة العطف بقوله: "وأصلها العطف، وفائدتها التكثير، وعدل عن العطف إيجازًا."[٤]

=

المحيط في التفسير، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، وارتشاف الضرب، توفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة من الهجرة. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/٢٨٠-٢٨٣.

(١) المقدمة الجزولية في النحو٥.

(٢) المباحث الكاملية ١/١٨.

(٣) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٢٨.

(٤) المقدمة الجزولية في النحو١١.

وقد عقب عليه اللورقي عند شرحه لعلة العدول عن العطف بقوله: "ينبغي أن يتصل هذا بقوله: وأصلها العطف، فإنَّ قوله وفائدتها التكثير أجنبي بينهما."[١]

وأعتقد أن اللورقي مصيب في مأخذه فذكر فائدة العطف التي هي تكثير المعنى المفرد مما لزم منه منع تثنية الأسماء التي يتساوى فيها لفظ القليل والكثير كأسماء الأجناس، مما يدلل على اتصال هذه العبارة بقوله: "ولا يصح التكثير وضم الشيء إلى مثله إلا في الأشخاص"[٢]وهذه العبارة وضعت بعد تعليل عدولهم عن العطف.

(٣)وفي (باب علامات الإعراب) فصل الجزولي بين العلة والمعلول في نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة نيابةً عن الفتحة حيث قال: "الفتحة تكون علامة النصب في كل اسم كانت الضمة فيه علامة الرفع إلا في جمع المؤنث السالم، وإذا استثقلت الضمة لم تستثقل الفتحة وإذا تعذرت تعذرت، لمـّا كان منصوب جمع المذكر السالم محمولا على مجروره...كان منصوب جمع المؤنث السالم محمولا على مجروره."[٣]فخالفه اللورقي عند ذكره لعلة نصب جمع المؤنث بقوله:"هذا الكلام ينبغي أن يتصل بقوله: إلا جمع المؤنث السالم، لأنه تعليل له، ففصل بين العلة والمعلول."[٤]

(١) المباحث الكاملية ٥٦/١.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو ١١.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو ٢٧-٢٨.

(٤) المباحث الكاملية ١٠٩/١.

وقد أشار الشلوبين إلى هذا الفصل بين المعلول وعلته دون مخالفة له، بل ذكر أن التعليل سيرد فيما بعد.[١]

(٤)وفي (باب إنَّ وأنَّ) ذكر الجزولي أنّ المفتوحة المخففة تأتي إما ملغاة وإما معملة، ثم ذكر أحكام الملغاة إذا وليتها الأسماء والأفعال، وكان ينبغي أن يكمل أحكام عملها لا أن يفصل ذلك بالحديث عن حكم العطف على المضمر من أخبارها ولعل ولغاتها، بقوله: "وهي في خفتها إما ملغاة وإما معملة، فالمعملة كالثقيلة، والملغاة تليها الأسماء والأفعال في موضع خبرها، واسمها محذوف لفظا مراد معنى، هذا معنى الإلغاء...وفي لعل لغات ست، والفرق بين الناصبة للفعل والناصبة للاسم الملغاة: أن المخففة المذكورة لا يعمل فيها إلا فعل محقق..."[٢]

فلما بدأ اللورقي شرحه ل (أنّ) المخففة التي يعمل فيها الفعل المحقق لا غير، ذكر هذا الفصل بقوله: "هذا ينبغي أن يكون متصلًا بقوله: هذا معنى الإلغاء فيها بخلاف المكسورة، لأن هذا من تمام أحكام أن".[٣]

(٥)وفي (باب ما ولا المشبهتان بليس)ذكر الجزولي حكم الاسم المعطوف على خبر-(ما) و(لا) ففصل بين أحكامه بالحديث عن الفرق بين (ما) و(لا)، بقوله: "وكل ما عطف على الخبر المنصوب بأحدهما لفظًا أو معنى بحرف موجب لما بعده فحكمه حكم ما بعد إلا، ويفترقان في أن (لا) لا تعمل إلا في نكرة اسما أو خبرا، فإذا جيء بعد الخبر المنصوب بأحدهما لفظًا أو معنى جيء بحرف عطف..."[٤]

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤١٨/١.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو ١١٥-١١٦.

(٣) المباحث الكاملية ٥٣٦/١.

(٤) المقدمة الجزولية في النحو ١٥٧-١٥٨.

فعند شرح اللورقي لقوله: "فإذا جيء بعد الخبر" بدأه بقوله: "هذا الكلام ينبغي أن يتصل بقوله: فحكمه حكم ما بعد إلا لأنه من تتمة الكلام في العطف على خبرها."[١]

وقد شملت المآخذ أيضا التقديم والتأخير في العبارة الواحدة خاصة إذا انبنى على هذا التقديم إيهام بأصالة المقدم، وذلك ما حصل في أقسام جمع السلامة حيث قدم الجزولي جمع المؤنث على المذكر بقوله: "جمع السلامة ينقسم قسمين: جمع بالألف والتاء، وجمع هو في المذكر بمنزلة هذا في المؤنث"[٢]، فخالفه اللورقي في تقديمه للمؤنث بقوله: "وهذه العبارة توهم أنَّ جمع المؤنث أصل وجمع المذكر منزل منزلته".[٣]

(١) المباحث الكاملية ١٠٦/٢.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو ٢١.

(٣) المباحث الكاملية ٨٩/١.

المبحث الثاني

مآخذه على الحدود

اعترض اللورقي على بعض حدود الجزولي لما يرى فيها من إشكالات ينبغي أن لا ترد في الحدود،كاختياره لبعض الألفاظ التي أحدثت إشكالا في المعنى، أو في عدم تقييده للحد، أو إيراده لبعض الحروف.

(١) ففي حدِّ الكلام استعمل الجزولي كلمة (المركب) عندما قال: "الكلام : هو اللفظ المركب المفيد بالوضع"[١]فرأى اللورقي أن اختياره لم يكن جيدًا لهذا اللفظ حيث أحدث لبسًا في المعنى بدخول غيره فيه، فذكر ما دخل فيه من أقسام بسبب هذا الإطلاق بقوله: [٢]"فإنه مشترك يطلق في العربية على المضاف والمضاف إليه وعلى الاسمين اللذين جعلا اسما واحدا وعلى غير ذلك"، فأورد اللورقي لفظًا بديلًا يرى أنه الأنسب فقال: [٣]"فإنَّ لفظ المؤلف أليق هنا فإنَّ الائتلاف يشعر بملائمة ومناسبة لا يشعر بها التركيب".

ونظرًا لكثرة الإشكالات في هذا الحدِّ فقد أورد اللورقي حدًّا آخر للكلم وهو" ما كان من الكلم دالًا بتأليفه على معنًى يحسن السكوت عليه"[٤].

وأعتقد أن اختيار لفظ (المؤلف) أولى؛ لأنها أخص من (المركب)، كما أنَّ كلمة(المفيد) أغنت عن قول (المركب).[٥]

---

(١) المقدمة الجزولية في النحو٣.

(٢) المباحث الكاملية ١/٥.

(٣) المباحث الكاملية ١/٥.

(٤) المباحث الكاملية ١/٧.

(٥) ينظر: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية١/٣٤، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية١/٣٤.

(٢) وفي حدِّ الفاعل عرَّفه الجزولي بأنه "كل اسم اسند إليه اسم وفعل في معنى الفاعل وقدما عليه على طريقة فعل أو فاعل"[١]

وقد أورد اللورقي عددًا من الاعتراضات على هذا الحد حيث يرى أنَّ الفاعل يحتاج إلى إعادة صياغة، فأول هذه الاعتراضات أنه وضع في الحدِّ اسما مجهولا وهو قوله (كل اسم) فقال: "لو قال ...كل كلمة أسند إليها كذا كان أقرب"[٢]، والإشكال الثاني: أن في كلامه نوع من اللَّف[٣] متكلًا في ذلك على فهم السامع فكان ينبغي أن يقول: "أو لم يكن كل اسم اسند إليه فعل وقدم عليه على طريقة فعل خاصة، ثم يأتي بالقسم الآخر"[٤] من الحدِّ، والثالث: نقض هذا التعريف بالمبتدأ المقدم عليه خبره المشتق نحو: قائم زيد، فهو ليس فاعل عند المحققين مع وجود جميع القيود، وهذا الإشكال نتيجة عدم تقييده للفظ (مقدما عليه) ولذلك قال اللورقي: "المراد من قوله وقدما عليه التقدم لفظا ومعنى، والخبر في المثال الذي ذكر مقدم لفظا لا نية، ولهذا احترز الزمخشري حيث قال: مقدما عليه أبدا."[٥]

---

(١) المقدمة الجزولية في النحو ٥.

(٢) المباحث الكاملية ١٨/١.

(٣) **اللَّف:** "هو أن تلف بين شيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق بواحد وبآخر من غير تعيين ثقة بأن السامع يرد كلا منهما على ما هو له" مفتاح العلوم ٤٢٥.

(٤) المباحث الكاملية٢١/١.

(٥) المفصل في صنعة الإعراب ٣٨، والمباحث الكاملية٢١/١.**الزمخشري:**محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري، إمام في التفسير وغريب الحديث والنحو، من مصنفاته: المفصل في صنعة الإعراب، والكشاف، وأساس البلاغة، توفي سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة من الهجرة رحمه الله. إنباه الرواة على أنباه النحاة٣/٢٦٥-٢٦٨، ووفيات الأعيان٥/١٦٨.

ورأى الشلوبين أن يحذف لفظ (الاسم) في الموضعين ويستبدل بهما (ما)؛ لأنه كيف يشرح ما هو شرح للاسم[١] ؟ ووافقهما الأُبَّذي في اعتراضهما حتى إنه حكم بفساد هذا الحد مستبدلا به حدِّ ابن عصفور وهو "كل اسم أو ما هو في تقديره أُسند إليه فعل أو ما جرى مجراه وقدم عليه على طريقة فَعَل أو فاعِل".[٢]

(٣) وفي حد التثنية قال الجزولي: " التثنية ضم واحد إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين."[٣]

فرأى اللورقي أن في هذا الحد إشكالًا بحيث أدخل غيره فيه مما دعاه إلى تغيير في ألفاظه بقوله: "ويشكل ما ذكره أيضًا بالعطف من نحو: زيد وزيد، فإنَّ ما ذكر متحقق فيه، وليس بتثنية، فلو قال ضم واحد إلى مثله لا بحرف العطف اندفع هذا الإشكال."[٤]

وأرى أن الجزولي قد ذكر بعد حد التثنية أن أصلها العطف وعُدِل عنه للإيجاز، فكيف يستثني من حدِّه ما يرى أنه أصل للتثنية.

(٤) تعريف التنوين ذكر الجزولي أنها "نون ساكنة زائدة تلحق الاسم بعد كماله لتدل على أنه أصل في نفسه"[٥]، فرأى اللورقي أن هذا حد التنوين الخاص فلزم تغيير بعض الألفاظ في التعريف ليدل على التنوين المطلق، فقال: "حد التنوين المطلق ما ذكر إذا أبدل الاسم بالكلمة بأن قال: نون ساكنة زائدة تلحق الكلمة بعد كمالها لا للتوكيد."[٦]

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٢٨/١.

(٢) شرح جمل الزجاجي٩٣/١، وينظر: شرح الجزولية للأبذي ٢٦/١..

(٣) المقدمة الجزولية في النحو ١١.

(٤) المباحث الكاملية٥٥/١.

(٥) المقدمة الجزولية في النحو ٨.

(٦) المباحث الكاملية ٤٤/١.

وأجاب الشلوبين عن ذلك بأن تخصيص التنوين بـ(الاسم) الذي هو تنوين التمكن لأنه الأكثر في الكلام، وغيره لم يكثر كثرته فهو فرع عنه، ويظهر أن الجزولي يأخذ بالمذهب الذي يرى أنه أصل وغيره هو فرع عنه.[١]

(٥) وفي التصرف ذكره الجزولي بقوله: "اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني والتمكن يقابله"[٢]، فعقب عليه اللورقي بأن ألفاظه غيرت المعنى المقصود بالتصرف مما دعاه إلى ذكر ألفاظ تدل على المقصود به بقوله: "يعني بالمعاني هنا الأزمنة، وإلا فليس اختلاف كل الصيغ لاختلاف المعاني تصرفا تنفرد به الأفعال؛ ضِرابٌ وضَارِبٌ ومِضرابٌ وزَيدٌ وزُيودٌ تصرف بمعنى اختلاف الأبنية لاختلاف الأزمنة وهو الذي قصده ظاهرًا صحيحًا، لكن كان ينبغي أن يفصح عنه بأن يقول: التصرف هو اختلاف الأبنية لاختلاف الأزمنة."[٣]

ورأى الشلوبين أنه قصد بالتصرف هنا ما تنفرد به الأفعال ، فكان ينبغي أن يعبر عنه بعبارة تخصه لا بعبارة تعممه.[٤]

(٦) وفي حدِّ الحال قال الجزولي: "الحال تبين كيفية حال الموصوف في حال وجود الوصف به، أو الصفة في حال وجودها بالموصوف."[٥]

فذهب اللورقي إلى أن إدخاله لـ(أو) في الحد غير ملائم مما جعله يورد عبارة تدل على مجيئها بصورتين بقوله: "والأولى أن يقال: إن الحال تكون على وجهين."[٦]

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٧٧/١.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو ١٠.

(٣) المباحث الكاملية ٥١/١-٥٢.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٨٥/١.

(٥) المقدمة الجزولية في النحو ٨٩.

(٦) المباحث الكاملية ٤٤٤/١.

وعذره بعضهم بإرادته بيان مجيء الحال على عبارتين وهي ما ذكرها. [١]

(٧) وفي تعريف ظرف المكان المعدود قال الجزولي:"ماله مقدار معلوم من المسافة."[٢]

فرأى اللورقي أن تقييد المسافة بالشائعة أولى حتى لا يدخل في القسم الثاني من ظروف المكان وهو المختص فقال: "ولو قال من المسافة الشائعة كان أجود، لأن المختص أيضا له مقدار معلوم من المسافة، لكنها غير شائعة في البقاع."[٣]

(٨) وفي حدِّ الابتداء قال الجزولي: "جعل الاسم أول الكلام معنى مسندا إليه الخبر."[٤]

فرأى اللورقي أن يزيد قيدا في هذا الحد حتى يمنع دخول غيره فيه فقال: "بقي عليه أن يزيد قيدا آخر، وهو أن يقول: معرى من العوامل اللفظية وإلا انتقض عليه بقولك: إن زيدًا قائم."[٥]

والجزولي قد ذكر بعد قوله "مسندًا إليه الخبر" قال: "وبه يرتفع المبتدأ والخبر جميعا بشرط التعرية من العوامل اللفظية"،[٦]فلذلك عذره الشلوبين بعد بعد اعتراضه عليه بأنه عندما شرط تعريته من العوامل ليكون مرفوعا بالابتداء، دل ذلك على كونه شرطا في كونه مبتدأ.[٧]

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٧٢٥.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو ٨٧.

(٣) المباحث الكاملية ١/٤٤١.

(٤) المقدمة الجزولية في النحو ٩٣.

(٥)المباحث الكاملية ١/٤٥٨.

(٦)المقدمة الجزولية في النحو ٩٣.

(٧)شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٧٤٢.

المبحث الثالث

مآخذ اللورقي على الأسلوب.

أولا : اختياره لبعض الألفاظ في متنه:

يرى اللورقي أن الجزولي لم يكن دقيقا في اختياره لبعض الألفاظ في متنه إذ نجدها قد أحدثت لبسًا في المعنى .

(١) ففي (باب الإعراب) عبر الجزولي عن تأنيث الأشخاص بقوله: "وضع التأنيث في الأشخاص فيلحق ما هو ثان عنها دون الأجناس"[١] فرأى اللورقي أن استخدامه لحرف الجر (عن) بدل (من) في قوله : (عنها) قد غيرت مقصوده فقال: "إن الضمير العائد في عنها عائد إلى الأشخاص والثاني عن الشيء الذي يجب أن يكون غير ذلك الشيء فلزم ألا يكون المؤنث من جملة الأشخاص، لأنه قد أخرجه بقوله ثان عنها، فلو قال ثان منها أو فيها لتخلصت العبارة، ومن عادتهم أن يسموا الفرع ثانيا، فإنهم يقولون فيما لا ينصرف إنه ثان من جهتين أي فرع."[٢]

وللشلوبين تعليل في هذا حيث قال: " أسماء الأشخاص؛ لأنها إما مذكر وإما مؤنث والمذكر هو الأصل والأول، والمؤنث فرع وثان، فهذا معنى قوله: "فيلحق ما هو ثان عنها"؛ أي أن التأنيث إنما هو لاحق للفرع الذي هو ثان لا للأصل الذي هو أول."[٣]

(٢) وفي (باب علامات الإعراب) عبر الجزولي عن العلامات بمصطلح (ألقاب الإعراب) فخالفه اللورقي بقوله: "لو قال أنواع الإعراب أربعة أو

---

(١) المقدمة الجزولية في النحو ١١.

(٢) المباحث الكاملية ٦١/١.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣١٣/١.

أصنافه كان أجود، لأن الأحكام تترتب على المعاني لا على الألقاب"[١] وكذلك في موضع آخر ذكر الجزولي هذا المصطلح فرأى اللورقي أن التعبير بـ(أصناف الإعراب) أجود[٢].

(٣) وفي (باب الأفعال) عبر الجزولي عن فعل الأمر بقوله: "فالمستقبل بالوضع لا قرينة له تزيله عما وضع له"[٣] فعقب عليه اللورقي بقوله: "لو قال: فصيغة افْعل لا يعرض لها صرف عما وضعت له كان أجود."[٤]

وقد عبر الأبذي بصيغة افْعل دون اعتراض منه على الناظم.[٥]

(٤) وفي (باب الأفعال) ذكر الجزولي أن نواصب الفعل المضارع تنقسم إلى قسمين بقوله:"الحرف الذي ينتصب الفعل المضارع بعده ينقسم قسمين: ناصب بنفسه، وما الناصب بعده مضمر"[٦]، فرأى اللورقي أن عبارته في القسم الثاني موهمة بقوله: "يوهم أن الناصب المضمر ليس هو الناصب الذي ظهر، وليس كذا بل هو هو، غير أنه تارة ينصب ظاهرا وتارة ينصب مقدرا وهو أن."[٧]

ولا إشكال في قوله؛ لأن الجزولي يصرح بأن الناصب للفعل هو المضمر لا الظاهر.

---

(١) المباحث الكاملية ١/١١١.

(٢) المباحث الكاملية١/١١٣.

(٣) المقدمة الجزولية في علم النحو ٣٣.

(٤) المباحث الكاملية ١/١٣٣.

(٥) ينظر: شرح الجزولية للأبذي١/٢٥١.

(٦) المقدمة الجزولية في النحو٣٤.

(٧) المباحث الكاملية١/١٣٨.

(٥) وفي (باب المثنى)ذكر الجزولي منع جمع الأوصاف الخاصة الخالية من العلامة جمع مؤنث سالم بقوله: "ولا شيء من الأوصاف الخاصة الواقعة على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، ولا من الخاصة بالمؤنث وليس فيها علامة التأنيث ما لم ينقل إلى العلمية"[١] فالمنع هنا يشمل الأوصاف الخاصة بالمؤنث والمشتركة بين المؤنث والمذكر شرط كونها جميعًا بغير علامة، إلا أنه خص المؤنث بخلوه من العلامة عندما ذكر هذا الشرط. حيث أفرد الضمير العائد (فيها)على المشروط عليه، فتعقبه اللورقي بقوله: "ولو ثنى الضمير لكان أبين بأن يقول: وليس فيهما علامة التأنيث."[٢]

واعترض عليه الشلوبين بمثل ذلك بقوله: "وكان أبين منه أن يثني الضمير فيقول: وليس فيهما علامة التأنيث."[٣]

(٦) وفي (باب النعت) أطلق الجزولي مصطلح (المضمر) على الضمير فقال: "المضمر بالنسبة إلى التفسير خمسة أقسام"[٤]فعقب عليه اللورقي اللورقي بقوله: "ولفظ الضمير في هذا أولى من لفظ المضمر، لأن المضمر قد يطلق على المحذوف المقدر سواء كان اسمًا أو فعلًا أو حرفًا، أما الضمير فلا يطلق إلا على الاسم المقابل للظاهر والمبهم."[٥]

(١) المقدمة الجزولية في النحو ٤٩.
(٢) المباحث الكاملية ١/٢٣٦.
(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٥٧٢.
(٤) المقدمة الجزولية في النحو ٥٧.
(٥) المباحث الكاملية ١/٢٩٦.

والتعبير باللفظين لا إشكال فيه عند النحويين، فقد عقد ابن هشام بابا أسماه: (باب المضمر والضمير) قال في أوله: "المضمر والضمير، اسمان لما وضع لمتكلم كـ(أنا)، أو لمخاطب كـ(أنت)."[١]

(٧) وفي (باب الأفعال) ذكر الجزولي مواضع نصب المضارع بـ(أن) المضمرة بعد حرف العطف بقوله: "وبعد حرف العطف المعطوف به الفعل على المصدر الملفوظ به."[٢]

فقد أخذ عليه اللورقي في عبارته مأخذين، وهما: قوله: (المعطوف به) و قوله: (المصدر) مع تعليله سبب مخالفته بقوله: "قوله المعطوف به الفعل فأوهم أن الفعل يعطف على المصدر وليس كذلك، بل المعطوف على المصدر هو الاسم المصوغ من أن المقدرة والفعل. ومنها قوله على المصدر فإنه لو قال على الاسم حتى يعم المصدر وغيره لكان أجود."[٣]

وعارضه كذلك الشلوبين حيث يرى أن استبدال (المصدر الملفوظ به) بعبارة (الاسم الملفوظ له) أكثر صوابًا؛ لأن الاسم الملفوظ أعم من المصدر، ووافقهما الأبذي في ذلك.[٤]

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك١/٩٩.**ابن هشام:** عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، نحوي فاضل، من مصنفاته: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، شذور الذهب، توفي سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهحرة. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة٢/٦٨-٦٩.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو٣٧.

(٣) المباحث الكاملية١/١٤٦.

(٤) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٤٦٩، وشرح الجزولية للأبذي١/٣٢٢.

(٨) وفي (باب العدد) قال الجزولي:"وإذا أردت أن تعدد أشخاصا من جنس فلغة العرب المشهورة أن يذكروا اللفظ الموضوع للواحد منه وإن أرادوا الإفراد."[١]

وقد أخذ عليه اللورقي في عبارته مأخذين: الأول: قوله: (تعدد)، والثاني: قوله: (المشهورة)، معللًا سبب مخالفته له فقال: "فلو قال أن تذكر أشخاصًا كان أولى من قوله أن تعدد، فإن ذكر الواحد ليس عددًا ولا الواحد عددًا، ويوهم قوله أيضا أنه لا يقال واحد اثنان ولم يُرد ذلك ...، وقوله أيضًا فلغة العرب المشهورة يوهم أن هناك لغة غير مشهورة وليس كذلك وإنما احترز عن مثل قوله:[٢]

....**فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ**"[٣]

وهو رأي الشلوبين أيضا، وبين أنَّه لو قال بدل (المشهورة) لفظ (في الضرورة) لكان أصوب.[٤]

(٩) وفي (باب الفاعل) ذكر الجزولي حكم تثنية الفعل وجمعه بقوله: "وعلامة التثنية وعلامة الجمع يجوز إثباتها وحذفها أفصح"[٥]، فخالفه اللورقي في استعمال كلمة (أفصح) مبينًا سبب معارضته له بقوله:

---

(١) المقدمة الجزولية في النحو ١٧٠.

(٢) بعض بيت من الرجز، وتتمته: كَأَنَّ خِصْيَيهِ من التَّدَلْدُلِ ظَرْفَ عَجُوزٍ ... اُختلف في قائله فنسب لخطام المجاشعي، ولجندل بن المثنى، ولسلمى الهذلية، ونسب لشماء الهذلية ولبعض السعديين في الكتاب: ٦٢٤/٣، وهو في المقتضب١٥٦/٢، والمفصل في صنعة الإعراب٢٦٧، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب٤٠٠/٧.

(٣) المباحث الكاملية١٤٤/٢.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٩٢٣/٣.

(٥) المقدمة الجزولية في النحو ٥٠. ونصه: "إثباتهما وحذفهما"

"وقد كان حقه أن يقول: وحذفها فصيح لا أفصح، فإنه قد يوهم أنَّ إثباتها فصيح أيضا وليس كذلك."(١)

ويظهر أن الجزولي يرى فصاحتها لورودها عن لغة من العرب، قال سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول: ضَربُوني قومُك، وضَرباني أخَواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في قالتْ فُلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث."(٢)

(١٠)وفي(باب النعت)ذكر الجزولي حكم ضمير الرفع المتصل في الصفة بقوله: "ولا علامة له في الصفة"(٣)، فخالفه اللورقي باستعماله للفظ (علامة) للدلالة على الضمير حيث أوهم المعنى فقال: "وقد عبر عن الضمير بالعلامة فأوهم أنه ممن يرى أن المضمرات المتصلة لا تكون إلا مستكنة والذي يبرز منها علامات وليست بضمائر."(٤)

(١١)وفي (باب النعت) قال الجزولي: "وإذا علم السامع من اتصاف المنعوت بالنعت ما تعلم فلك إتباعه وقطعه رفعا أونصبا . تكررت النعوت أو لم تتكرر."(٥)

---

(١) المباحث الكاملية١/٢٤٤.

(٢) الكتاب٢/٤٠.**سيبويه:** عمرو بن عثمان بن قنبر، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمر وغيرهم، توفي سنة ثمانين ومائة من الهجرة بفارس. إنباه الرواة على أنباه النحاة٢/٣٤٦-٣٥٩.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو٦٠.

(٤) المباحث الكاملية١/٣٠٦.

(٥) لم أجد هذا النص في النسخة المحققة من المقدمة، فربما أورده من النسخ الأخرى التي اعتمد عليها اللورقي في شرحه.

وقد خالفه اللورقي بقوله: "وإذا تكررت النعوت فأوهم أنه لا يجوز القطع إلا عند التكرر وليس كذلك بل الشرط ما ذكر وهو اتفاق علم المتكلم والمخاطب بالنعت."[١]

(١٢)وفي (باب المصدر) قال الجزولي في الفعل الذي يشتق منه المصدر: "والاسم الذي يصحب الفعل لهذه المعاني الثلاثة مصدر في الأصل وغير مصدر"[٢]، فعاب عليه اللورقي استخدامه لكلمة (الأصل) بقوله: "المصدر الأصيل هو الذي اشتق الفعل منه وصدر عنه إلا أن قوله في الأصل يوهم أن الذي لا يكون مصدرا في الأصل يصير مصدرا وهذا محال."[٣]

(١٣)وفي (باب حروف الخفض) قال الجزولي: "والأغلب ألا تكون كاف التشبيه في صلة الموصول إلا حرفا"،[٤]فخالفه اللورقي في وضعه للفظ (الأغلب) فهي توهم بورودها غير حرف فقال: "وقوله الأغلب يوهم أنها قد تكون اسما نحو الذي كالأسد زيد وهو بعيد."[٥].

واعترض الشلوبين على قوله (الأغلب) إلا أنه علل له ذلك بجواز مجيء الكاف في صلة الموصول اسما بمعنى (مثل) ولكنه قبيح لحذف العائد المبتدأ، والجزولي بنى هذا القول على ما قدمه من مجيء الكاف اسمًا وحرفًا، ولم يجزه سيبويه إلا في الضرورة.[٦]

---

(١) المباحث الكاملية١/٣٤٥.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو٨٥.

(٣) المباحث الكاملية١/٤٣٠-٤٣١.

(٤) المقدمة الجزولية في النحو١٣١.

(٥) المباحث الكاملية٢/٢٨.

(٦) ينظر: الكتاب١/٤٠٨، وشرح المقدمة الجزولي الكبير٢/٨٤١.

فيظهر أن الجزولي قال ذلك ليبين ورودها على هذا الوجه.

(١٤) وفي (باب لا التبرئة) قال الجزولي: "وإذا لحقتها همزة الاستفهام المجردة أو للعرض أو للتمني فحكمها حكمها عارية منه."[١]

فعقب عليه اللورقي بقوله: "ويريد به التجريد من معنى التمني خاصة وهو بعيد، قوله أو للعرض خطأ أيضًا، لأنه إذا كانت للعرض لم يكن إلا من حروف الأفعال، وكان الاسم بعدها منصوبا بإضمار فعل."[٢]

ورأى الشلوبين أنه لم يقل أحد بمثل قوله بمجيء الألف لمجرد الاستفهام إذا لحقت النفي، كما رأى أن قوله (للعرض) خطأ؛ لأنها بذلك تكون من حروف الأفعال فيكون الاسم بعدها منصوبا بإضمار فعل.[٣]

(١٥) وفي (باب المفعول معه) ذكر الجزولي العامل فيه بقوله: "والعامل فيه فعل أو معناه وهو مسموع على رأى."[٤]

فرأى اللورقي أن اختياره لفظ(أو معناه) يحتاج إلى تغيير واستبدل بذلك قوله: "وقوله أو معناه أحسن منه أن يقول أو ما يعمل عمل الفعل."[٥] الفعل."[٥]

ثانيًا : صياغته للجمل:

يرى اللورقي أن بعض عبارات الجزولي أوهمت المعنى مما دعاه في بعض المواضع إلى سياقه صيغ بديلة يرى أنها تحقق المعنى المقصود.

(١) وفي (باب الإعراب) قال الجزولي: "وأصل الإعراب للأسماء، لأنها لا تتغير صيغتها لتغير المعاني عليها."[٦]

---

(١) المقدمة الجزولية في النحو٢١٩.

(٢) المباحث الكاملية٢/٢٨٥.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/١٠٠١.

(٤) المقدمة الجزولية في النحو٢٦٠.

(٥) المباحث الكاملية٢/٣٩٥.

(٦) المقدمة الجزولية في النحو٨.

فعقب عليه اللورقي بقوله: وأحسن من ذلك أن يقول: وأصل الإعراب للأسماء؛ لأنه بيان معان: هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، وتلك المعاني لا تكون إلا في الأسماء."[١]

ويرى الشلوبين أنه لامعنى لقوله تغير صيغ الأفعال لأنها ليست معاني إعراب فلذلك أورد عبارة يرى أنها الصواب فقال: "لأن الأسماء يطرأ عليها مع التركيب معان لولا الإعراب لم تتبين فجيء بالإعراب من أجلها..."[٢]

(٢) وفي (باب كان وأخواتها) ذكر الجزولي حكم دخول هذه الأفعال على المبتدأ الذي خبره مفرد فيه معنى الاستفهام مثل: أين زيد؟ فإنك تقول: أين صار أخوك؟ فقال: "ولا على مبتدأ خبره مفرد فيه معنى الاستفهام سوى كان إلى صار"[٣]، حيث يجوز دخول هذه الأفعال إلا ما كان أولها (ما) فلا تدخل هنا؛ لأنك تنفي ما استفهمت عنه ، فلذلك رأى اللورقي أن قول الجزولي (سوى من كان إلى صار) قد أحدث لبسًا في المعنى، فقال: "فالاستثناء في قوله سوى كان إلى صار راجع إلى هذه المسألة الأخيرة فقط. غير أن لفظه ملبس بأن الاستثناء راجع إلى الفصل جميعه وليس كذلك."[٤]

(٣) وفي (باب إن واخواتها) قال الجزولي: " وكلها لا يعطف على موضعها ولا على موضعها مع اسمها سوى أن ولكن."[٥]

---

(١) المباحث الكاملية١/٣٦.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٢٥٥.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو١٠٧.

(٤) المباحث الكاملية١/٥٠٧.

(٥) المقدمة الجزولية في علم النحو١١٢.

فرأى اللورقي أن عبارته أوهمت كون(إن) وأخواتها لها موضع من الإعراب وهي حروف لا موضع لها، مما دعاه إلى تصحيح عبارة الجزولي بقوله: "فالصحيح من العبارات أن يقول: لا يعطف على موضعها مع اسمها."[١]

(٤) وفي (باب الهمزة المنقلبة عن الواو والياء) قال الجزولي: "أو متحركة إن كان ما وقعت فيه اسم الفاعل"[٢]، وقد عبر اللورقي عن عبارته تلك بقوله: " عبارته في هذا الفصل كثيرة التكلف شديدة التعسف."[٣]

(٥) وفي (باب الموصولات) ذكر الجزولي صلة (أي) بالجملة الاسمية بقوله: "وإذا كان موصولًا لم يكرهوا أن يجيء موصولا بأحد جزئي الجملة الابتدائية في حال السعة."[٤]

فرأى اللورقي أن عبارته أوهمت كون (أي) موصولة بالمفرد مما دعاه إلى ذكر عبارة مناسبة بدأها بقوله: "أجود من هذه العبارة أن يقول: وإذا كان موصولا جاز حذف شطر الجملة الاسمية من صلتها".[٥]

(٦) وفي (باب إنَّ وأخواتها) ذكر الجزولي من أحكامها منع تقدم الخبر عليها فقال: "ولا يجوز تقديم الخبر ولا توسطه بخلاف كان إلى صار إلا أن يكون ظرفا فيجوز التوسيط."[٦]

---

(١) المباحث الكاملية١/٥٢٤.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو٣٠٨.

(٣) المباحث الكاملية٢/٥٥٤.

(٤) المقدمة الجزولية في النحو٥٣.

(٥) المباحث الكاملية١/٢٦٩.

(٦) المقدمة الجزولية في النحو١١١.

فرأى اللورقي أن عبارته غير جيده فعبارته (إلى صار) لامعنى لها ، مما دعاه إلى ذكر عبارة أخرى بدأها بقوله: "والأجود أن يقول: ولا يتقدم الخبر فيها بخلاف كان إلى صار، ولا يتوسط بخلاف كان وأخواتها مطلقا."[١]

ثالثًا : إطلاق الأحكام دون تقييد أو العكس:

يرى اللورقي أن الجزولي قد يطلق القول في بعض عباراته وهي تحتاج إلى تقييد.

(٧) ففي (باب علامات الإعراب) ذكر الجزولي التغير الذي يطرأ على الأسماء الستة إذا أضيفت إلى ياء المتكلم فقال: "فإذا أفردت حذفت لاماتها وجرت العينات بالحركات."[٢]

فنبه اللورقي إلى عدم اطراد هذه القاعدة على (فوك) حيث لا تحذف لامها عند إضافتها لياء المتكلم بل تدغم ولا تحذف فلذلك ينبغي على الجزولي أن يزيد قيدا بقوله: "فلو زاد في ضابطه فيقول: فإذا أفردت أو أضيفت إلى ياء المتكلم لكان أجود".[٣]

ويظهر أن الجزولي أطلق عبارته على الأعم الأغلب فالأسماء الباقية تحذف لاماتها.

(٨) وفي (باب الأفعال) ذكر الجزولي التغيير الذي يحدث للفعل المضارع إذا أريد به الأمر بقوله: "فإن كان متحركا ترك على حركته، وإن كان ساكنًا اجتلبت له همزة الوصل."[٤]

---

(١) المباحث الكاملية١/٥١٨.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو١٧.

(٣) المباحث الكاملية١/٧٥.

(٤) المقدمة الجزولية في النحو٤١.

وقد رأى اللورقي أنه أطلق القول في بقاء الحركة وفي إدخال همزة الوصل فقال: "قوله وإن كان ساكنا اجتلبت له همزة الوصل ليس على إطلاقه، فتكون عبارة قاصرة إذ لا يتناول الرباعي، وأيضا فقوله ترك على حركته ليس على إطلاقه، فإنك إذا أمرت من أطاع يطيع فإنك لا تقول طِعْ، وإنما تقول أَطِعْ مع أن الثاني متحرك"[١]، ونظرا لقصور هذه العبارة نجد اللورقي صاغ عبارة أخرى وهي قوله: "فالعبارة المحررة الجامعة أن تقول: فإن كان متحركا لم تحدث فيه شيئا، إلا أن يكون ماضيه رباعيا أوله همزة فإنك ترد إليه الهمزة التي حذفت لمعاقبة حرف المضارعة لها، وإن كان ساكنا اجتلبت له همزة الوصل في الابتداء، إلا أن يكون ماضيه رباعيا فإنك ترد إليه بعد حذف حرف المضارعة ما حذف منه وهو الهمزة."[٢]

(٩) وفي (باب المثنى) ذكر الجزولي أقسام المثنى المعتل والتي منها المقصور فقال: "والمقصور ما في آخره ألف."[٣]

وقد رأى اللورقي أن عبارته تحتاج إلى تقييد بقوله: "يحتاج إلى زيادة قيد حتى لا يدخل فيه نحو أنتما و هُمَا فإن في آخره ألفا وليس بمقصور."[٤]

(١٠) في (باب إن وأخواتها) أطلق الجزولي القول بدخول لام الابتداء على خبر إن بقوله: وكلها لا تدخل على أخبارها ولا على أسمائها ...اللام سوى إن."[٥]

---

(١) المباحث الكاملية١/١٧٥.

(٢) المباحث الكاملية ١/١٧٥.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو٤٦.

(٤) المباحث الكاملية١/٢٢١.

(٥) المقدمةالجزولية في النحو١١١-١١٢.

وفيها رأى اللورقي أن دخول هذه اللام مقيد بشرطين ذكرهما بقوله: "وإنما تدخل بشرطين: الأول: ألا يلي الخبر إن كقولك: إن في الدار زيدًا أو إن إمامك بكرًا والثاني: أنها يكون خبرها جملة فعلية فعلها ماض نحو إن زيدا قام، وهو قد أطلق دخلوها على الخبر، ولا بد من هذين الشرطين."[١]

(١١) وفي (باب حروف الخفض) ذكر الجزولي مواضع حرف الجر (من) والتي منها وقوعها زائدة في الكلام فقال: " وتزاد لاستغراق الجنس في الفاعل والمفعول."[٢]

فزاد اللورقي قيدا بقوله: "والأجود أن يقول: لاستغراق الجنس أو تأكيده"[٣]، وقد وضع الشلوبين هذا القيد.[٤]

(١٢)وفي (باب أفعال المدح والذم) اشترط الجزولي وجوب التمييز عند إضمار فاعل نعم وبئس بقوله: "والتفسير واجب إن أضمر الفاعل"[٥]، فرأى اللورقي أن القول يحتاج إلى زيادة بقوله: "وينقصه أن يقول أو ما أقيم مقامه، كقولهم: فَبِهَا وَنِعْمَت."[٦]

---

(١) المباحث الكاملية١/٥٢١.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو١٢٤.

(٣) المباحث الكاملية٢/٥.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨١٩.

(٥) المقدمة الجزولية في النحو١٦٠.

(٦) المباحث الكاملية٢/١١٥.وتتمة الحديث:"عن سمرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فهو أفضل"، حديث حسن، سنن أبي داوود (باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة)١/٩٧، وسنن الترمذي (باب في الوضوء يوم الجمعة)٢/٣٦٩، والسنن الصغرى للنسائي (باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة)٣/٩٤.

والشلوبين قد أشار إلى هذا النقص. [١]

(١٣) وفي (باب كم) أطلق الجزولي القول بجواز حذف مفسرها بقوله: "وأنه يجوز حذف المفسر معها."[٢]

وقد تعقبه اللورقي في إطلاقه جواز الحذف؛ فقال: "ولكنه أطلق القول في ذلك؛ لأن هذه قاعدة معروفة ، وهو أن الحذف لا يجوز إلا إذا كان هناك ما يدل أو حالية ليكون فيما بقي دليل على ما ألقى."[٣]

وقد أورد الشلوبين هذا القيد معللا ترك الجزولي له اتكالًا على فهمهم عنه.[٤]

(١٤)في (باب لا التبرئة) ذكر الجزولي حكم اسمها إذا كررت فقال: "وإن تكررت جاز الرفع وإن فصل بينهما وجب الرفع ولزم أن تكرر."[٥]

فأشار اللورقي إلى أنه ينبغي عليه تقييد هذا القول "فيقول على رأي الأكثر".[٦]

وقد ذكر هذا القيد الشلوبين .[٧]

(١٥) وفي (باب أسماء الأفعال) ذكر الجزولي (بله) من المتعدي[٨]، فرأى اللورقي أن القول ليس على إطلاقه إذ ينبغي تقييده فقال: "وكان ينبغي أن يقول في أحد وجوهها كما قال في غيرها إذ لها ثلاثة أوجه".[١]

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/٩٠٧.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو١٨٠-١٨١.بدون "معها".

(٣) المباحث الكاملية٢/١٦٧.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/٩٣٩.

(٥) المقدمة الجزولية في النحو٢١٨.

(٦) المباحث الكاملية٢/٢٨٣.

(٧) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/٩٩٩.

(٨) ينظر: المقدمة الجزولية٢٢٥.

وهذا القول الذي ذكره اللورقي هو قول الشلوبين.[٢]

(١٦)وفي (باب الممدود) ذكر الجزولي أنواع الممدود المقيس فقال: "كل جمع لمعتل اللام على فِعَال أو أَفْعَال."[٣]

فرأى اللورقي أن هذا القول ليس على إطلاقه بل لا بد أن يقيد بقوله: "وتحتاج فِعَال إلى تقييد بأن يقال: ليس جمعا لفِعْله نحو: فِرى، أو لفُعْله نحو: رشا؛ لأنه إنما يريد بقوله: فِعَال أي مما يحتمل أن يكون فِعَالا ممدودا أو فِعلا مقصورا".[٤]

وقد أشار الشلوبين إلى هذا الإطلاق وذكر تقييده على نحو ما ذكره اللورقي.[٥]

(١٧)وفي (باب الوقف) ذكر الجزولي جواز إسكان الموقوف عليه بقوله: "الموقوف عليه من الصحيح يجوز فيه الإسكان."[٦]

وذكر اللورقي أن هذا القول يحتاج إلى تقييد فقال:"وقد كان حق المؤلف أن يقول على المشهور."[٧]

وقد رأى الشلوبين إضافة (الأشهر) معللا لذلك بقوله: "لأن من العرب من يقف على المنصوب المنون دون تعويض من ألفه بالإسكان والروم وغيره."[٨]

=

(١) المباحث الكاملية٢/٣٠٧.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/١٠١٥.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو٢٥٢.

(٤) المباحث الكاملية٢/٣٧٦.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/١٠٥٣.

(٦) المقدمة الجزولية في النحو٢٨٠.

(٧) المباحث الكاملية٢/٤٠٠.

(٨) شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/١٠٦٥.

أما الأحكام التي وردت مقيدة وكان ينبغي إطلاقها.

(١)ففي (باب علامات الإعراب) في علامة النصب الفتحة قال الجزولي: " والفتحة : تكون علامة النصب في كل اسم كانت الضمة فيه علامة الرفع."[١]

فرأى اللورقي أنه قيد العبارة بكلمة (الاسم) فخرج الفعل المضارع مما دعاه إلى تصحيح العبارة بقوله:"الرواية الصحيحة في كل ما كانت الضمة فيه علامة الرفع، ليدخل فيه الفعل المضارع."[٢]

وقد وردت في متن الجزولية، وفي شرح الشلوبين (في كل موضع).

(٢)وفي (باب كان وأخواتها) ذكر الجزولي معنى (كان)فقال: "فكان لاقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي."[٣]

فرأى اللورقي حذف لفظ الماضي مستبدلا به لفظ آخر ومبينًا سبب ذلك بقوله: " لو قال لاقتران مضمون الجملة بالزمان الذي تقتضيه الصيغة كان أجود ليعم أقسامها؛ فإنها متصرفة."[٤]

(٣)وفي (باب إنَّ وأخواتها) قيد الجزولي (اللام) الداخلة على اسم (إن) بالمفصولة عن الخبر فتعقبه اللورقي في ذلك بقوله: "ولو جعل هذا التقييد بالفصل لكان أحسن، لأنه قد تدخل اللام على اسم إن إذا فصل بغير الخبر نحو قولك: إن بك زيدًا واثقٌ وإن عليك لزيدًا معول".[٥]

---

(١) المقدمة الجزولية في النحو٢٧.

(٢) المباحث الكاملية١/١٠٩.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو١٠٢.

(٤) المباحث الكاملية١/٤٨٧.

(٥) المباحث الكاملية١/٥٢١.

(٤)وفي (باب الترخيم) حصر الجزولي الحذف فيه بحرف أو حرفين بقوله: "والمحذوف من المرخم إما حرف وإما حرفان."[١]

فاعترض عليه اللورقي بورود الحذف في أكثر من ذلك موردًا جملة أخرى يرى عدم تقييدها فقال: "حصره الحذف في حرف أو حرفين يشكل عليه بحذف الاسم الثاني بكماله في التركيب فلو قال: أو ما في حكمه لخلص الكلام."[٢]

رابعًا: الإطالة وعدم الإيجاز.

(١)في (باب الكلام) قال الجزولي: "الفعل يقع على المعنى الصادر عن الفاعل ويقع على اللفظ".[٣]"

فرأى اللورقي أن عبارته. فيها إطالة بقوله: "وكان أخصر من هذا أن يقول: إنه يقع عليه وعلى اسمه"[٤].

وهذا الإيجاز نقله اللورقي من الشلوبين حيث أشار إلى أن تمام الكلام هو القول بـ"أنه يقع عليه وعلى اسمه."[٥]

(٢)في (باب علامات الإعراب) قال الجزولي: "الكسرة تكون علامة للخفض في الاسم المتمكن وهو الذي لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه، ولم يقع موقع المبني ولا ضارع ما وقع موقع المبني، ولا هو اسم زمان أضيف إلى جملة."[٦]

---

(١) المقدمة الجزولية في النحو١٩٨.

(٢) المباحث الكاملية٢/٢٠٤.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو٦.

(٤) المباحث الكاملية١/٢٦.

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٤٦.

(٦) المقدمة الجزولية في النحو ٣١.

فرأى اللورقي أنه أطال ذكر علل البناء هنا فكان ينبغي أن يوجز كما فعل الزمخشري فقال: "وقد طول في تفصيل علل البناء ...وقد كان يغنيه أن يقول كما قال صاحب المفصل: أنه الذي لا مناسبة بينه وبين ما لا تمكن له بوجه قريب أو بعيد وهو الحرف."[١]

(٣)وفي (باب الأفعال) ذكر الجزولي كيفية ضبط الهمزة المزيدة للأمر فقال: "ونظر إلى ما قبل الآخر، فإن كان مفتوحًا أو مكسورًا كسرت الهمزة، وإن كان مضموما ضمت"[٢].

وقد أطال في عبارته على رأي اللورقي حيث بدأ شرحه بقوله: "لو قال: ونظر إلى الحرف الثالث كان أخصر وأضبط."[٣]

(٤) وفي (باب التنازع) ذكر الجزولي أن فعلي التنازع سواء للمتكلم أم المخاطب لا يتنازعان على مرفوع بل منصوب أو مجرور وهذا مع الغائب أيضا قال الجزولي: "وأحد هذه الأفعال مع الفعل الغائب مثله مع مثله."[٤]

فعقب عليه اللورقي بقوله: "وكان أخصر من هذا أن يقول: وحكم أحد هذين الفعلين مع فعل الغائب حكمه معهما جوازا وامتناعا".[٥]

(٥) في (باب المستغاث) ذكر الجزولي حكم اللام الداخلة على المستغاث به قال: "جاعلا حكمه معها ما لم يكن معطوفا على مثله حكمها مع المضمر".[٦]

---

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ١٦٣.، والمباحث الكاملية١/١٢٢.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو ٤١.

(٣) المباحث الكاملية١/١٧٥.

(٤) المقدمة الجزولية في النحو١٦٥.

(٥) المباحث الكاملية٢/١٣٠.

(٦) المقدمة الجزولية في النحو١٩٣.

فرأى اللورقي في عبارته إطالة معقبًا عليه بقوله: "وكان أخصر أن لو قال: تفتح ليعطي الحكم والعلة فتفتح لام المستغاث به".[١]

(٦) في (باب التصغير) ذكر الجزولي حكم همزة الوصل في التصغير فقال: "وتطرح ألف الوصل من نحو: ابْن فيعامل معاملة دَمْ ويلحق به في طرحها امرؤ، وكل اسم فيه ألف وصل."[٢]

فرأى اللورقي أن عبارته تحتاج إلى إيجاز بقوله: "وفي العبارة تطويل والأجود أن يقال وتحذف همزة الوصل في التصغير وإن بقي على حرفين فلا بد من ردِّ ما حذف من أصوله."[٣]

(٧) وفي (باب الحال) ذكر الجزولي حكم تقديمها وتأخيرها فقال: "والعامل في الحال إما لفظ ويجوز التقديم والتأخير ما لم يكن العامل فيها صلة للألف واللام أو مصدرا"[٤].

فعقب عليه اللورقي بقوله: "ولو قال ما لم يمنع كونه صلة لكان أخصر".[٥] أخصر".[٥]

(١) المباحث الكاملية٢/٢١٣.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو٢٢٧.

(٣) المباحث الكاملية٢/٣١٢.

(٤) المقدمة الجزولية في النحو٩٠.

(٥) المباحث الكاملية٢/٤٥١.

المبحث الرابع

مآخذ اللورقي على المادة العلمية .

يرى اللورقي أن الجزولي قد أغفل في كتابه بعضا من المسائل النحوية التي ينبغي ذكرها، فمن ذلك:

(١) ففي (باب الإعراب) أغفل الجزولي ذكر بعض أوجه امتناع تثنية الفعل والحرف فذكرها اللورقي بقوله: "وقد ذُكر في امتناع تثنية الفعل وجمعه وجوه غير ما ذكر منها: لو صح أن يثنَّى الفعل لصح أن يقال لمن قام مرتين قاما زيد، وأما أن الحرف لا يثنى فلأنه نائب عن الفعل أو عن الجملة، أو لأنه كالجزء من حيث أن معناه في غيره."[١]

(٢) وفي (باب علامات الإعراب) ذكر الجزولي أنَّ الضمة علامة لرفع الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة إلا في حالة دخول نون التأنيث، ورأى اللورقي أنه عليه تقسيم هذه النون بقوله: " وقد كان ينبغي أن يقسم نون جماعة المؤنث على ضمير وعلامة كما فعل في الألف والواو، فإن ذلك قد جاء فيها قال الشاعر:[٢]

ولكن دَيافِيَّ أبُوه وأمُّهُ بِحُورانَ يعصِرنَ السَّلِيطَ أقارِبُه

وكان ينبغي أن ينبِّه على أن النون في الوضع لجماعة المؤنث، وإن كانت قد تستعمل لجماعة المذكر، قال الله تعالى:{وَسَخَّرْنَا مَع دَاودَ الجِبَال يُسَبِّحن}[٣]."[١]

---

(١) المباحث الكاملية١/٥٩.

(٢) من الطويل، للفرزدق في ديوانه٤٤، وهو في الكتاب٢/٤٠، والجنى الداني في حروف المعاني ١٥٠، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع١/٥٧٨، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب٥/٢٣٤.

(٣) سورة الأنبياء، الآية٧٩.

(٣) في (باب علامات الإعراب) ذكر الجزولي شرطًا من شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف وهو إضافتها إلى غير ياء المتكلم، فعقب عليه اللورقي بقوله: "وقد كان ينبغي أن يستوفي جميع القيود التي سنذكرها"[٢]، ثم أورد الشرطين الآخرين بقوله: "الإعراب في هذه الأسماء بالحروف له شروط ثلاثة: أن تضاف إلى غير ياء المتكلم، وألا تكون مجموعة جمع تكسير، وألا تكون مصغرة."[٣]

وهو أيضا لم يذكر علة بناء هذه الأسماء عند إضافتها لياء المتكلم وهي "مجاورة المبنى".[٤]

(٤) وفي (باب علامات الإعراب) ذكر الجزولي ثلاثة شروط لجمع الصفة جمع مذكر سالم وهي: الذكورية، والعقل، وأن يجمع مؤنثه بالألف والتاء، وزاد اللورقي شرطا آخر يرى أنه أغفله فقال: "قد ذهل عن شرط آخر وهو ألا يكون فيه هاء التأنيث."[٥]

(٥) وفي (باب علامات الإعراب) ذكر الجزولي أن علامة جر الممنوع من الصرف الفتحة وأغفل تعليل ذلك، فبين اللورقي إغفاله له موردا سبب جره بالفتحة بقوله: "وقد نقصه أن يعلل كون الفتحة علامة للخفض، وهي في الأصل للنصب والقول في ذلك على طريقته، أنهم لما منعوا ما لا ينصرف كسرة الإعراب والتنوين ليكون ذلك علامة

=

(١) المباحث الكاملية ١/٦٩-٧٠.

(٢) المباحث الكاملية ١/٧٤.

(٣) المباحث الكاملية ١/٧٥.

(٤) المباحث الكاملية ١/٧٥.

(٥) المباحث الكاملية ١/٩٣.

لشبهه بالفعل حملوا المجرور في ذلك على المنصوب دون المرفوع فكانت علامة الجر فيه الفتحة، كما لأجله حملوا المنصوب من المثنى والمجموع المذكر السالم على المجرور دون المرفوع من أجل التآخي بينهما."[١]

(٦) وفي (باب الأفعال) ذكر الجزولي وقوع (من) وأخواتها مبتدأه ولم يذكر الوجه الآخر فنبه إليه اللورقي بقوله: " ويجوز أن تكون مفاعيل بأفعال مضمرة يفسرها الظاهر الذي بعدها وتكون من باب الاشتغال، ولم يذكر الجزولي هذا الوجه"[٢]، وبين اللورقي أن الجزولي قد اكتفى بذكر الوجه المختار.

(٧) وفي (باب المثنى)أغفل الجزولي في تثنية المقصور من الأسماء الحديث عن مجهول الأصل فأورده اللورقي بقوله:"وقد نقصه أن يذكر حكم ما جهل أصله في الثلاثي فإن النحويين يذكرون مثل هذا في تثنية المقصور."[٣]

(٨) وفي (باب الفاعل) ذكر الجزولي خمسة معانٍ لـ(أي) وهي: الموصولة والشرط والاستفهام والمنادى والوصف وزاد اللورقي معنى سادس بقوله:"قلت أي لها ستة معان ذكر منها خمسة :...وأما السادسة فأن تكون موصوفة."[٤]

(٩) وفي (باب النعت) ذكر الجزولي اتصال ضمير النصب باسم الفاعل فإذا كان معرفًا بـ(أل) فعلى خلاف في نصبه وجره، فعقب عليه

(١) المباحث الكاملية١/١٢٧.

(٢) المباحث الكاملية١/٢١٧.

(٣) المباحث الكاملية١/٢٢٥.

(٤) المباحث الكاملية١/٢٦٨.

اللورقي بذكره لهذا الخلاف وهو ضعيف وتركه للخلاف الآخر وهو في حكم التجرد من (أل) قال اللورقي: "ومع عدمها يجب الجر قياسا على الظاهر...وإذا كان هذا الخلاف أقوى من ذلك كان أولى بالذكر، فإذا ذكر الأول فكان الواجب أن يذكر الثاني."[١]

وفي هذا الضمير أيضا أشار اللورقي أنه لم يذكر اتصاله باسم الفاعل في الإغراء بقوله: "وقد نقصه أيضا أن يذكر اتصاله باسم الفاعل في الإغراء."[٢]

(١٠)وفي (باب المثنى) ذكر اللورقي في تثنية الاسم المقصور إغفال الجزولي ذكر حكم مجهول الأصل فقال: "وقد نقصه أن يذكر حكم ما جهل أصله في الثلاثي، فإنَّ النحويين يذكرون مثل هذا في تثنية المقصور والوجه فيما جُهل أصل الألف فيه، أن ينظر فيه، فإن كان سمع فيه الإمالة ولم يكن هناك ما يوجب الإمالة إلا كون الألف عن الياء وجب قلبها ياء تقول في بلى ومتى: بَلَيَان وَ مَتَيان اسمين، فإن لم تسمع إمالته فيقوى أنه من ذوات الواو فيثنى بالواو، وإن كان في الكلمة لغتان عُول على الأغلب في الاستعمال، وإن استويا جاز الوجهان كما يقال رَحَوتُ وَ رَحَيتُ."[٣]

(١١)وفي (باب الحال) ذكر الجزولي مواضع منع تقديم الحال فأشار اللورقي إلى ترك الجزولي لمسألة خلافية فيه وهي تقديم الحال

(١) المباحث الكاملية١/٣٠٩.

(٢) المباحث الكاملية١/٣١٠.

(٣) المباحث الكاملية١/٢٢٥.

المسبوقة بحرف جر "وقد كان ينبغي أن يشير إلى مثل هذا الخلاف."[١]

(١٢)وفي (باب الحال) يرى اللورقي أن الجزولي أغفل مسألة مجيء الحال جملة فعلية مثبتة أو منفية فقال: "ولم يتعرض للإثبات والنفي وقد تعرض لهما الزمخشري وقد ذكرنا ما فيه."[٢]

(١٣)وفي (باب إنَّ وأخواتها) ذكر اللورقي أن الجزولي أغفل عددا من المسائل المتعلقة بـ(إنَّ) وأخواتها فبعض هذه المسائل تتعلق باللفظ والبعض الآخر بالمعنى فقال: "واعلم أن هنا جهات أخرى لم يذكرها منها: أنها على ثلاثة أحرف فصاعدا كالفعل..."[٣]

(١٤)وفي (باب حروف الخفض) أشار اللورقي إلى إغفال الجزولي لكثير من معاني حرف الجر (إلى) بقوله: "ومعاني اللام أكثر مما ذكره، فمنها لام كي، ولام الجحود، ولام الاستغاثة، ولام الإقحام، في نحو: لا أبَ لِزَيدٍ، ولام العاقبة:{لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا}[٤]، ولام التعليل جئت لأكرمك..."[٥]

(١٥)وفي (باب لا التبرئة) ذكر الجزولي أنه يجب رفع اسمها إذا فصل بينها وبينه وتكرار (لا) فذكر اللورقي أن تكرارها موضع خلاف بين العلماء إذ يرى بعضهم وجوبه، وأجازه البعض الآخر، ثم عرض لهذا

(١) المباحث الكاملية١/٤٥١.

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب٩٢، و المباحث الكاملية١/٤٥٦.

(٣) المباحث الكاملية١/٥١٦.

(٤) سورة القصص، الآية: ٨.

(٥) المباحث الكاملية٢/١٦.

الخلاف ، وختم ذلك بقوله: "وكان ينبغي للمؤلف أن يشير إلى الخلاف فيقول على رأي الأكثر."[١]

ويظهر أن الجزولي اكتفى بذكر الرأي الراجح لديه.

ومن المسائل التي يرى أنه أخطأ فيها:

(١) في (باب التعجب) ذكر الجزولي في الصفة المشبهة لاسم الفاعل أنها تتبع الموصوف في التثنية والجمع إذا اشتملت على ضمير، أما إذا خلت من هذا الضمير لم تتبع الموصوف في تثنيته وجمعه ثم ذكر حكمها بقوله: "وكان التكسير أجود من الإفراد إن أمكن."[٢]

فرأى اللورقي أنه أخطأ في عبارته فعقب عليه بقوله: "وأما الصحيح فهو أن التكسير أجود من جمع السلامة لا من الإفراد."[٣]

(٢) وفي (باب التمييز) ذكر الجزولي أن من أقسامه ما نصب عن تمام الاسم وهو بالتنوين فإذا سقط التنوين لزم الجر وقد أحصى مواضع الحذف تلك بقوله:"وقد التزموا حذف ما به التمام إلا في الضرورة في عشر كلمات من العدد ونون التثنية فيها في كلمتين."[٤]

وقد عدَّ اللورقي إحصاءه لذلك تخليط بقوله: [٥]"وفي عبارته تشويش فإنه قال في عشر كلمات والمحذوف منها التنوين ليس إلا ثمانية من الثلاثة إلى العشرة وإنما تكون عشرة بحذف النون من المائتين والألفين، ولكنه قد أفردهما من العشرة في قوله ونون التثنية فتوهم عبارته أن جملتها اثنا عشر وليس المجموع إلا عشرة فالعبارة المحررة أن يقول: وقد التزموا حذف التنوين في ثمان كلمات من الثلاثة إلى العشرة وحذف النون في كلمتين وهما

(١) المباحث الكاملية٢/٢٨٢.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو١٥٢.

(٣) المباحث الكاملية٢/٩١.

(٤) المقدمة الجزولية في النحو٢٢٣.

(٥) المباحث الكاملية ٢/٢٩٥.

المائتان والألفان إلا في الضرورة فإنه يجوز أن يثبت التنوين والنون فيظهر المراد".

وفي متن المقدمة ذكر الجزولي أنها ثماني كلمات لا عشر.

المبحث الخامس

مآخذ اللورقي على آرائه واختياراته

المطلب الأول

مآخذ اللورقي على آرائه

خالف اللورقي الجزولي في بعض آرائه النحوية التي يرى عدم جودتها موردا تصويباته لها،فمن ذلك:

(١) في (باب الإعراب)ذكر الجزولي علة منع جزم الأسماء وهو كونها متمكنة يلزمها التوين والحركة فلو جزمت لحذفت منها ثم بين علة الحذف بقوله: " فلو جزمت لذهبت حركتها أي للجزم وتنوينه أي لالتقاء الساكنين"[١].فتعقبه اللورقي في هذا الرأي فقال: " قوله: إن التنوين يحذف لالتقاء الساكنين ليس بجيد؛ لأن التنوين لا يحذف لالتقاء الساكنين إلا ضرورة على رأي، وإن لم يكن ضرورة فهو قليل جدّا بل الأجود أن يقول، لأنه تابع للحركة فإذا حذف المتبوع لم يبقى التابع."[٢]

(٢) وفي (باب الإعراب) ذكر الجزولي فائدة التثنية وهو التكثير، فخالفه اللورقي في ذلك بقوله: "ولو قال وفائدتها الاختصار والإيجاز كان أولى، فإن التكثير أيضا يحصل من العطف."[٣]

---

(١) المقدمة الجزولية في النحو ١٠.

(٢) المباحث الكاملية١/٥٢.

(٣) المباحث الكاملية١/٥٦.

(٣) وفي (باب المتعدي وغير المتعدي) ذكر الجزولي أوجه إعمال (ظن) وأخواتها وإلغائها وكذلك تعليقها ثم قال بعد ذلك: "والمصدر فيه كالفعل في كل ما ذكر، ولأجله يقبح الجمع بينهما ما لم يضمر المصدر."[١]

وقد شرح اللورقي قوله بمنع الجمع بين الفعل والمصدر إلا إذا أضمر المصدر لأنه بذلك لا يعمل فيجوز الجمع بينهما أما إذا كان ظاهرا ففيه اجتماع عاملين على معمول واحد، ثم حكم على كلامه بالفساد معللا لذلك بقوله: " هذا تقرير كلامه وهو فاسد من أصله؛ لأن المصدر المذكور مع فعله لا يجوز أن يقدر بأن والفعل فلا يعمل، نعم يقبح الجمع بين المصدر والفعل في الإلغاء، لأن تأكيد الفعل بالمصدر تقوية له وإلغاؤه يناقض ذلك."[٢]

(٤) وفي (باب العدد) ذكر الجزولي علة بناء الجزء الأول من الأعداد المركبة بقوله: "وبناء النيف في أحد عشر وبابه لوقوع العقد منه موقع هاء التأنيث."[٣]

وخالفه اللورقي في ذلك مبينا علة البناء بقوله: "والحاصل أن الأول بني لأنه صدر الكلمة وخص بالفتح لوقوع الثاني موقع هاء التأنيث وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا حملا على ألف التأنيث، والمؤلف جعل وقوع العقد منه موقع هاء التأنيث هو الموجب لبنائه وليس كذلك بل ما ذكرته هو الوجه."[٤]

---

(١) المقدمة الجزولية في النحو ٨١.

(٢)المباحث الكاملية ٤١٩/١.

(٣)المقدمة الجزولية في النحو ١٧٢.

(٤) المباحث الكاملية ١٤٨/٢.

المطلب الثاني

مآخذ اللورقي على اختياراته

للورقي وقفات على اختيارات اللورقي، منها :

(١) في (باب العطف) ذكر الجزولي من حروفه (إما) بقوله: "ومنها أو وإما كلتاهما في غير الطلب للشك والإبهام على السامع."[١]

فذهب اللورقي أن (ما) ليست حرف عطف مشيرا إلى رأي الفارسي فقال: "واعلم أنه قد جعل (إما) حرف عطف، وقد بين أبو علي وغيره من المحققين أنها ليست حرف عطف."[٢]

(٢) في (باب المصدر) اختار الجزولي في نصب المفعول له أنه منصوب بالفعل المتعدي إليه بغير واسطة بقوله: "يتعدى الفعل أجمع بلا واسطة إلى المصدر وظرف الزمان مطلقا وظرف المكان المبهم والمعدود والمفعول له على رأي."[٣]

فالجزولي أشار إلى أن هناك مذهب آخر يرى أن المفعول له متعدٍ إليه الفعل بواسطة ولكنه لم يأخذ به، فتعقبه اللورقي بقوله: "وقوله على رأي استظهر به على رأي من يقول: أنه محذوف منه حرف الجر وهو مذهب سيبويه، ويقتضي كلامه أنه اختار من المذهبين مذهب من يقول: إنه

(١) المقدمة الجزولية في النحو ٧٢.

(٢) ينظر: الإيضاح٢٢٤، والمباحث الكاملية١/٣٧١.**الفارسي:** الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان، من مصنفاته:كتاب التذكرة،وكتاب الإيضاح والتكملة، توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة من الهجرة. إنباه الرواة على أنباه النحاة١/٣٠٨-٣٠٩.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو ٨٤.

يتعدى إليه بغير واسطة والمختار مذهب سيبويه، فاختياره إذًا غير مرضي عند المحققين."[١]

(٣) في (باب أحرف الجواب) اختار الجزولي كون (جير) اسم واستدل على ذلك بقوله: "وقال لنا أبو محمد: الدليل على أنها اسم التنوين، وأنشدنا:[٢]

وَقَائِلةٍ أَسِيتَ فَقُلتُ جَيْرٍ أَسِيٌّ انَّني مِنْ ذَاكَ إنَّه"[٣]

فخالفه اللورقي في ذلك بقوله: "وهذا البيت متكلف، ومجرد التنوين لا يدل على الاسمية بل الصحيح أنها حرف كما قال الجماعة."[٤]

(١) المباحث الكاملية١/٤٢٧.

(٢) من الوافر، لأعرابي من بني أسد، وهو في شرح الكافية الشافية٢/٨٨٥، والجنى الداني في حروف المعاني٤٣٥، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع٢/٥٩٣، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب١٠/١١١.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو٣٢٣.

(٤) المباحث الكاملية٢/٤٧٨.

المبحث السادس

منهج اللورقي في عرض المآخذ

لم يكتف اللورقي في شرحه للمقدمة بحصر المآخذ على الجزولي بل أورد أسباب تلك المخالفة،مع تنوع في أسلوب عرضه لها فنجده أحيانا يورد مخالفته بصورة إشكالات يفترضها ثم يردّ عنها وهي في مواضع قليلة جاءت في مآخذه على الحدود فمن ذلك:

حدّ الكلام، فبعد شرحه له أورد ما فيه من إشكال بقوله:" الإشكال الثالث: على قوله المركب..."[١]، ثم اختار لفظا آخر يرى أنه أفضل مناسبة للمعنى وهو (المؤلَف) .

وفي حد التثنية بعد أن ذكر حد الجزولي له قال: "ويشكل ما ذكره أيضا بالعطف من نحو: زيد وزيد، فإن ما ذكره في الحد متحقق فيه، وليس بتثنية، فلو قال: ضم واحد إلى مثله لا بحرف العطف اندفع هذا الإشكال."[٢]

وكذلك حد الفاعل اعترض اللورقي على الجزولي في عدم وضعه لقيد في الحد حتى يمنع دخول غيره فيه فقال: "والاعتراض عليه النقض بالمبتدأ المقدم خبره المشتق من نحو: قائم زيد فإنه ليس فاعلا عند المحققين."[٣]

وهو في مواضع عرضه لتلك المآخذ لم يسر على وتيرة واحدة فقد يوردها مبتدئاً بها شرحه كما فعل في فعل الأمر بقوله : "قال رحمه الله تعالى : فالمستقبل بالوضع لا قرينة له تزيله عما وضع له ...قلت : لو قال

(١) المباحث الكاملية ١/٥.

(٢) المباحث الكاملية١/٥٥.

(٣) المباحث الكاملية١/٢١.

:فصيغة أفعل لا يعرض لها صرف عما وضعت له كان أجود"[١]، وكذلك في فائدة التثنية "قال وفائدتها التكثير. قلت: ولو قال فائدتها الاختصار والإيجاز لكان أولى...قال: وعدل عن العطف إيجازًا...قلت: ينبغي أن يتصل هذا بقوله: وأصلها العطف."[٢]

وفي حد الفاعل "قال: الفاعل: كل اسم أسند إليه فعل أو اسم في معنى الفعل وقدم عليه على طريقة فعل أو فاعل. قلت: ليس هذا موضع ذكر الفاعل ." [٣]

وأحيانا يوردها في ثنايا شرحه للمتن إذ يبدأ بشرح متن الجزولي عارضًا مخالفته في داخل الشرح وذلك كحد الكلام حيث قال: "قال الشيخ أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز بن يلبخت الجزولي اليزدكي رحمه الله تعالى: الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع.

قلت: وفي نسخة أخرى: الكلام لفظ مركب مفيد بالوضع...فما ذكره من التعريف للكلام قد اشتمل على أربعة قيود: القيد الأول: اللفظ وهو الذي نحا به منحى الجنس"[٤]، ثم شرع في شرح هذا الحد إلى أن بدأ بعرض مأخذه بقوله: "ويمكن أن يعترض على هذا التعريف من وجوه"[٥]، ثم بدأ بعرض الإشكالات والرد عنها إلا ما كان فيه مأخذا على الجزولي وهو قوله (المركب) ثم ختم ذلك بإيراد حد آخر للكلام.

---

(١) المباحث الكاملية ١/١٣٣.

(٢) المباحث الكاملية١/٥٦.

(٣) المباحث الكاملية١/١٨.ومن أمثلة ذلك أيضًا: ١/٩٣، ١١١، ١٤٥-١٤٦.

(٤) المباحث الكاملية١/٢.

(٥) المباحث الكاملية١/٥.

وفي حد التثنية قال اللورقي: "قال: التثنية ضم واحد إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين.

قلت: الهاء في قوله إلى مثله عائدة على واحد، فكأنه ضم واحد إلى واحد وهكذا" [١] ، وفي أثناء شرحه لمفردات الحد أخذ على الجزولي قوله (ضم واحد إلى مثله) لما فيه من إشكال ذكره بقوله : "ويشكل ما ذكره أيضا بالعطف من نحو زيد وزيد.."[٢] ثم ذكر بعض أقوال العلماء في حد التثنية.

وفي إغفال الجزولي لأقسام نون التأنيث عند حديثه عن كون الضمة علامة للفعل المضارع إذا سلم آخره بدأ اللورقي بذكر قول الجزولي ثم شرح مقصوده من عبارته "قال: إذا سلمت من نوني التوكيد ونون جماعة المؤنث وضمير التثنية أو علامتها وهو الألف وضمير جماعة المذكرين العاقلين في الوضع أو علامتها وهو الواو، وضمير الواحد المخاطب من المؤنث نحو الياء، وفي الأخرى: ما تلحقه نون التوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة أو نون جماعة المؤنث ...قلت: العبارة الثانية أجود من الأولى.

وبالجملة فسلامة آخر المضارع عن هذه الأشياء شرط لكون الضمة علامة لرفعه"[٣]، ثم أتبع حديثه في شرح عبارة الجزولي موردا استدراكه عليه بقوله: "وقد كان ينبغي للجزولي أن يقسم نون جماعة المؤنث على ضمير وعلامة كما فعل في الألف واللام"[٤].

---

(١) المباحث الكاملية١/٥٤.

(٢) المباحث الكاملية١/٥٥.

(٣) المباحث الكاملية١/٦٦-٦٧.

(٤) المباحث الكاملية١:/٦٩.وينظر: من أمثلة ذلك أيضا: ١/٨٩، ١١٩، ١٩١، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٧٤، ٢٨٥، ٣١٠، ٣٧١، ٤١٩، ٤٥١.

وفي مواضع أخرى نجد اللورقي يذكر تلك المآخذ في نـهاية شرحه للمتن كما فعل باب الإعراب فبعد ذكره لمتن الجزولي في كون الإعراب أصل في الأسماء وتعليله لذلك شرع في شرح مقصوده ثم ختم حديثه بنقد عبارة الجزولي موردا عبارة أخرى يرى أنها أفضل في إيضاح المعنى فقال: " قال: أصل الإعراب للأسماء، لأنها لا تتغير صيغتها لتغير المعاني عليها، وليس كذلك الأفعال لأنها تتغير صيغها لتغير المعاني عليها، وقال في الأخرى: لأنها لا تتغير صيغها لتعاقب المعاني على مدلولاتها،...قلت: تقرير حجة البصريين على أن الإعراب أصل في الاسم فرع في الفعل أن الحاجة تدعوا إلى إعراب الاسم دون الفعل، وذلك أن الاسم تتوارد عليه المعاني فيحتاج إلى الفرق بينها...وكان أحسن من ذلك أن يقول: وأصل الإعراب للأسماء؛ لأنه بيان معان: هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، وتلك المعاني لا تكون إلا في الأسماء، فإن دخل في غيرها فإنما يدخل على التشبيه، ولم يشبه من غير الأسماء بالأسماء في دخول الإعراب فيها إلا بعض الأفعال المضارعة." (١)

وفي تأنيث الأشخاص شرح اللورقي متن الجزولي ثم ختمه بانتقاده لاختياره حرف جر بدل آخر مما أحدث لبس في المعنى بقوله: "قال: وضع التأنيث في الأشخاص فيلحق ما هو ثان عنها دون الأجناس، وفي الأخرى، ولا تأنيث إلا في الاسم.

قوله وضع التأنيث في الأشخاص أي أصله أن يكون في الأشخاص، لأن التأنيث حقيقي ومجازي ... تبقى في اللفظ مناقشة وهو أن الضمير العائد عنها عائد إلى الأشخاص والثاني عن الشيء الذي يجب أن يكون غير ذلك الشيء فلزم ألا يكون المؤنث من جملة الأشخاص لأنه قد أخرجه

(١) المباحث الكاملية١/٣٥-٣٦.

بقوله ثان عنها، فلو قال ثان منها أو فيها لتخلصت العبارة، ومن عادتهم أن يسموا الفرع ثانيا، فإنهم يقولون فيما لا ينصرف إنه ثان من جهتين أي فرع."[١]

(١) المباحث الكاملية١/٦٠-٦١.وينظر: من أمثلة ذلك أيضا: ١/٧٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٨، ١٧٥، ٢٣٦، ٣٠١، ٣٠٦، ٣٠٩، ٤٢٧.

الخاتمة

وختاما؛ فإنه بعد إتمام هذا البحث الموسوم بـ(مآخذ اللورقي النحوي على مقدمة الجزولي)، توصلت إلى نتائج أهمها ما يلي:

(١) اتسمت مآخذ اللورقي على الجزولي بالتنوع، فشملت ترتيبه للمقدمة، وأسلوبه، والحدِّ النحوي عنده، والمسائل التي أغفلها، وأراءه واختياراته النحوية.

(٢) عناية اللورقي بالتعليل لكل مأخذ يطلقه على الشارح .

(٣) ظهرت إفادة اللورقي في بعض مآخذه من الشلوبين في شرحه الكبير للمقدمة.

(٤) اتسمت شخصية اللورقي بالاستقلالية في شرحه بدلالة كثرة اعتراضاته على الجزولي.

(٥) حرص اللورقي على تتبع الجزولي في جميع مفردات متنه، حتى أنه يعيد المأخذ إذا وجده في موضع آخر.

(٦) اتسمت عبارات اللورقي في غالبها بالتلطُّف فكثيرا ما يقول: (الأولى) و(أجود)، (لا يصح) وفي مواضع قليلة قال: (فاسد) (توهم).

وختاما أحمده سبحانه على أن منَّ علي بإتمام هذا البحث، سائلة الله التوفيق فيه، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع.

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: د/ رجب عثمان محمد، مراجعة: د/ رمضان عبدالتواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٢- الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي .

٣- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة: الأولى: ١٤٢٤هـ.

٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٥- الإيضاح، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار النحوي، تحقيق ودراسة الدكتور: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا

٦- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثانية: ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.

٧- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٨- الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
٩- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، الطبعة: الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
١٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١١- الدرة الألفية ألفية ابن معطي في النحو والصرف والخط والكتابة، للعلامة يحيى بن عبد المعطي بن عبدالنور الزواوي المغربي ، ظبطها وقدم لها سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.
١٢- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ: علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
١٣- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة: ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

١٤- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية صيدا – بيروت.

١٥- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

١٦- السنن الصغرى للنسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٧- شرح الجزولية لأبي الحسن الأبذي، تحقيق: سعد حمدان الغامدي، جامعة أم القرى١٤٠٦هـ.

١٨- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي، قدَّم ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م

١٩- شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.

٢٠- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين، درسه وحققه: د/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي، الناشر: مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٢١- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي، تحقيق الأستاذ الدكتور: محسن بن سالم العميري، مكتبة الملك فهد الوطنية.
٢٢- الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، لابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، تحقيق: د/ صالح عبدالعظيم الشاعر، مكتبة الآداب القاهرة.
٢٣- الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٤- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، الناشر: مكتبة المثنى - بغداد، ودار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية ١٩٤١م.
٢٥- المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للورقي النحوي، دراسة وتحقيق: شعبان عبدالوهاب محمد، كلية دار العلوم جامعة القاهرة.
٢٦- متن الألفية للعلامة محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي، المكتبة الشعبية بيروت لبنان.
٢٧- معجم البلدان، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية ١٩٩٥ م.
٢٨- معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
٢٩- مفتاح العلوم، ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه:

نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٣٠- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٣.

٣١- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٣٢- المقتضب، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة.، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.

٣٣- المقدمة الجزولية في النحو، لعيسى بن عبدالعزيز الجزولي، تحقيق وشرح: د/شعبان عبدالوهاب محمد، راجعه: د/حامد أحمد نيل، ود/فتحي محمد أحمد جمعة، الناشر: مطبعة أم القرى.

٣٤- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

٣٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

٣٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الجزء١-٣،٦ ١٩٠٠م، والجزء٤ ١٩٧١م، والجزء٥،٧ ١٩٩٤م.